

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

ميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: علوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
رقم:.....



عنوان الموضوع :

أثر ترشيد النفقات العامة على التنمية المحلية

دراسة حالة ولاية المسيلة فترة (2012-2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات استكمال نيل شهادة ماستر اكايمي

تحت الإشراف الأستاذ : سنوسي علي

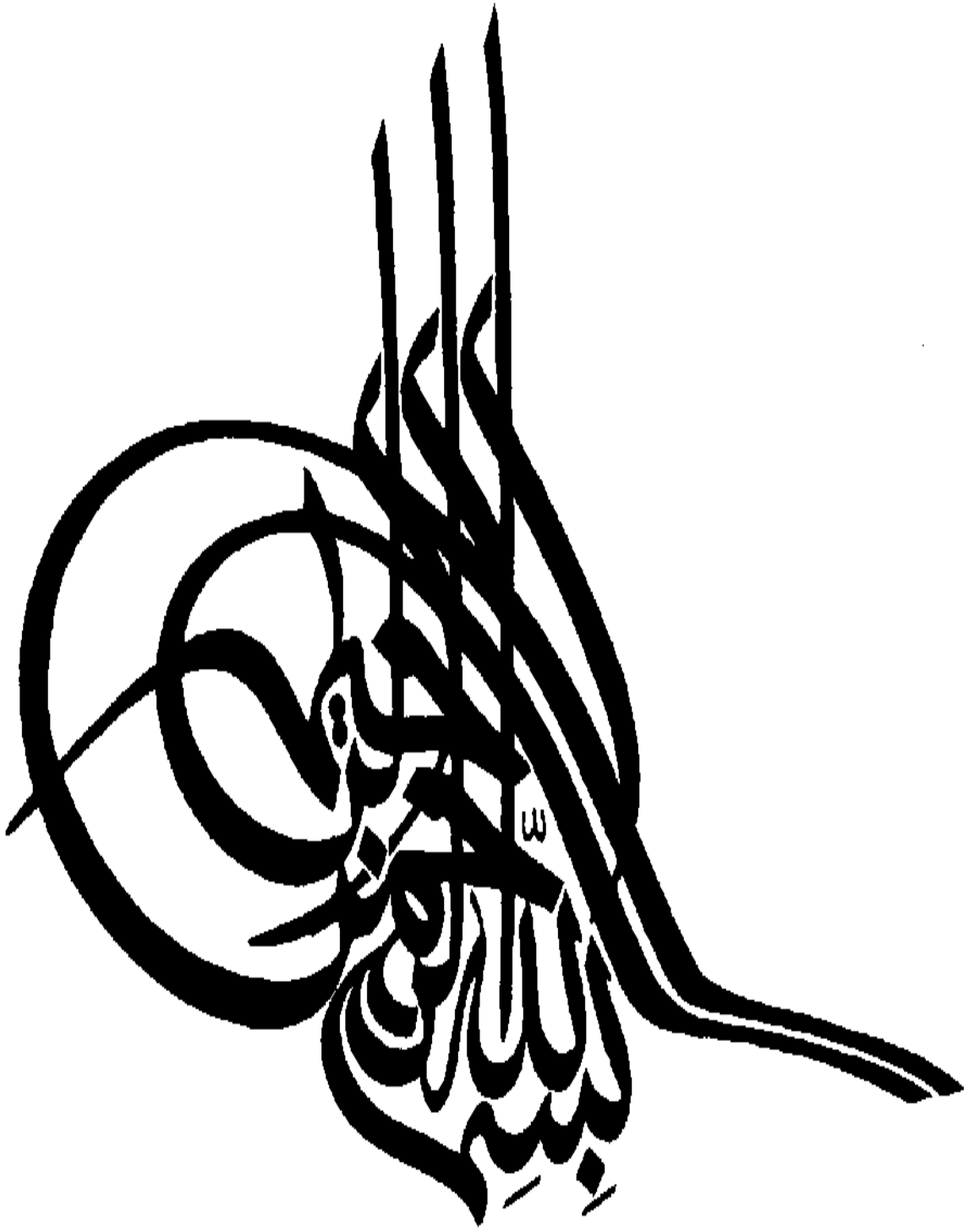
إعداد الطالبين: هدلة عبد الله

سعودي فتحي

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. زواق الحواس	أ. محاضر (أ)	جامعة المسيلة	رئيساً
د. سنوسي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
د. أوصيف لخضر	أ. محاضر (أ)	جامعة المسيلة	مناقشاً

السنة الدراسية : 2017\2018



شكر و عرفان

نحمد الله ونشكره على ما رزقنا من نعم وعلى توفيقه لنا للإتمام هذا العمل المتواضع، وإذ كان لا بد من الإتراف لزوي الفضل بفضلهم فإننا نعرب عن شكرنا وتقديرنا للأستاذ المشرف الدكتور سنوسي علي الذي تابع هذا العمل و أفادنا بتوجيهات ونصائح علمية، ساعدتنا في إنجاز هذا البحث.

كما لا يسعنا إلا أن نتوجه بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا وقدم لنا الإضافة في إنجاز هذا البحث سواء من قريب أو بعيد وإلى كل أساتذة قسم العلوم الإقتصادية بجامعة المسيلة وذلك بتوجيهاتهم وحرصهم ولهم منا جزيل العرفان وكامل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر إلى السيد خصبان محمد موظف بقسم الميزانية والممتلكات بولاية المسيلة على المساعدة وتقدير المعلومات

والشكر موصول إلى syber الملتقى

إهداء

إلى من بعونه تتم الصالحات الذي نور لي عقلي ومنحني نعمة العلم ونحمده ونستعينه

أهدي ثمرة مجدي المتواضع:

إلى وطني وسكني ونبض شراييني بلد المليون ونصف المليون شهيد يباي الجزائر

إلى من قال فيها الرحمان " وَأَخْضُ لَهُمَا جَنَاحَ اللَّيْلِ مِنْ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا " الاسراء 24

إلى الشمعة التي احترقت لتضيء لي دروب الحياة إلى مصدر الحنان والأمان إلى التي سهرت على تربيته الليالي الطوال والتي تحت

قدمها تتال الحنان مدرستي الأول أي الحنون

إلى القلب الرحيم الصبور الذي رعاني وعلمني وارتشفت من بحر صبره على قهر الصعاب وكان لي سنداً في الحياة رمز العطاء والحب

مثالي الأعلى أبي الغالي

إلى نور عيني أخي العزيز : مهدي علي

إلى أعز ما أملك أخواتي وأولادهم

إلى أعمامي وعماتي وأولادهم وأخوالي وخالاتي وأولادهم وكل من يحمل لقب هداة وطالب

إلى كل زملاء العمل وخاصة رئيس مصلحة تسيير نفقات المستخدمين بمديرية التربية الذي قدم لي السند والوعون في مراحل الدراسة

إلى كافة الأصدقاء

إلى كل طلبة قسم العلوم الاقتصادية

إلى كل من يحب الله ورسوله وكل الذين غرموا في حب الأبجدية وكل من يحمل رسالة العلم

إلى كل من ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلبي.



إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

أهدي هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي.

إلى والدتي الكريمة أطال الله في عمرها التي ربنتني وأدنتني وعلمتنا فصرنا ما نحن صرنا عليه، فيارب إحضها وبارك لها في صحتها .

إلى روح أبي الغالي، جعلها الله صدقة جارية تزيد في ميزان حسناته، فرحمة الله وسعته

وأسكنه فسيح جناته .

إلى أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وجميع أقاربي من قريب أو من بعيد.

إلى كل من ساندنا في هذا العمل من الأصدقاء والأساتذة الكرام في قسم العلوم الاقتصادية و موظفي الولاية

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع

فہرس

المحتویات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	شكر وعرقان
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول والأشكال
أ- و	المقدمة العامة
الفصل الأول: مدخل للنفقات العامة والتنمية المحلية	
07	تمهيد
08	المبحث الأول : ماهية النفقات العامة
09	المطلب الأول : مفهوم وخصائص النفقات العامة
12	المطلب الثاني : تقسيم النفقات العامة
17	المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
22	المبحث الثاني : ترشيد النفقات العامة
22	المطلب الأول : تفسير ظاهرة أسباب تزايد النفقات العامة
29	المطلب الثاني : مفهوم ترشيد النفقات العامة
30	المطلب الثالث : متطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات العامة
33	المبحث الثالث : تمويل التنمية المحلية وترشيد الإنفاق المحلي
33	المطلب الأول : مفهوم التنمية المحلية وأهدافها
35	المطلب الثاني : تمويل التنمية المحلية
40	المطلب الثالث : النفقات المحلية
43	خلاصة الفصل
الفصل الثاني : دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة خلال الفترة 2017/2012	
45	تمهيد
46	المبحث الأول : تقديم ولاية المسيلة ومظاهر التنمية فيها
46	المطلب الأول : تقديم الولاية
47	المطلب الثاني : مظاهر التنمية في الولاية
48	المطلب الثالث : تمويل مشاريع التنمية في ولاية المسيلة

51	المبحث الثاني : دراسة آثار ترشيد النفقات العامة لولاية المسيلة خلال الفترة 2017/2012
51	المطلب الأول : تطور إجمالي النفقات العامة
54	المطلب الثاني :تطور نفقات التشغيل والتجهيز
63	المطلب الثالث : تقييم حصيلة نشاطات ولاية المسيلة في التنمية المحلية
71	خلاصة الفصل
73	الخاتمة العامة
	قائمة المراجع
	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور إجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة من 2017/2012	51
02	تطور نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة خلال الفترة 2017/2012	54
03	تطور نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة 2017/2012	57
04	تطور برامج التنمية لولاية المسيلة في الفترة 2017/2015	61
05	برامج السكن لولاية المسيلة خلال الفترة 2017/2012	64
06	حصيلة وكالتي ANSEJ و CNAC للتشغيل لسنة 2016	69
07	حصيلة وكالتي ANSEJ و CNAC للتشغيل لسنة 2017	70

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة	15
02	قانون " Wagner " لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة	23
03	تطور إجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة خلال الفترة 2017/2012	52
04	تطور نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة خلال الفترة 2017/2012	55
05	تطور نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة خلال الفترة 2017/2012	57
06	تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال فترة 2017/2012	59

مقدمة

مقدمة:

إن الإنفاق العام في مختلف دول العالم المعاصر بات يمثل أهمية متزايدة في الاقتصاديات القومية، بل وفي حياة المجتمعات من مختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومرجع تلك الأهمية المتزايدة اعتبارات عديدة منها ارتفاع نسبهته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ضخامة الآثار المترتبة عليه إيجابا أو سلبا ويكفي أنه وراء أزمة التمويل العام التي تعيشها العديد من الدول النامية.

أدى ظهور مشكلة الندرة التي تعاني منها جل دول العالم حاليا، وتنامي الطلب على مقومات الحياة الأساسية كالخدمات المتنوعة مثل الصحة والتعليم و الأمن... الخ إلى زيادة مسؤولية الدولة في سبيل تلبية هذا الطلب وحاجتها المتزايدة إلى الإنفاق العام (ظاهرة زيادة النفقات العامة)، غير أنه وللأسف الشديد يبدو أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة أبدية وملازمة للحياة وأن الموارد على أي صورة ، وعليه يفرض هذا الواقع ضرورة لجوء متخذي القرار والمسؤولين إلى إعادة النظر في تسيير واستخدام تلك الموارد بالشكل العقلاني والسليم لتخصيص مختلف الموارد المتاحة باللجوء إلى مفهوم ترشيد الإنفاق العام من خلال الحرص على مدى سلامة الأساليب والأدوات المستعملة في تقرير المشاريع والخدمات العمومية وتحسين التنمية المحلية بشكل شامل، حيث تقدم التنمية المحلية كبديل إستراتيجي هام لمعالجة الخلل التنموي الذي تعاني منه البلدان النامية مثل الجزائر .

تحتل النفقات العامة مكانة كبيرة في ميزانية الجماعات المحلية كونها أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة التي تستخدمها في تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المحلية، ومن هذه الأساليب إصلاح الإدارة المحلية وكفاءة الإدارة المالية العامة وإحكام رقابتها لأجل ترشيد النفقات العامة.

1_ الإشكالية : لتحقيق أهداف التنمية المحلية في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني الجزائري إثر تقلبات أسعار المحروقات ارتأت الحكومة انتهاج إستراتيجية ترشيد النفقات العامة من أجل حماية وعقلنه استغلال المال العام لتحقيق أهداف التنمية المحلية بأقل تكلفة ممكنة، ومما سبق يمكن حصر الإشكالية في السؤال التالي :

_ ما هو أثر ترشيد النفقات العامة على التنمية المحلية في ولاية المسيلة ؟

وحتى يتيسر لنا الإلمام بجوانب الموضوع يتفرع السؤال السابق إلى الأسئلة الفرعية التالية :

أ- كيف نفسر ظاهرة تزايد النفقات العامة ؟

ب- كيف يمكن ضمان ترشيد النفقات العامة من أجل تحقيق التنمية المحلية ؟

ت- ما هي سبل ترشيد النفقات العامة بولاية المسيلة من أجل تحقيق التنمية المحلية ؟

2_ الفرضيات :

أ- إن زيادة النفقات العامة تعود إلى أسباب عديدة منها تطور وظائف الدولة وكذلك نمو الإنفاق بنوعيه (النمو الحقيقي و النمو الظاهري).

ب- أن ترشيد النفقات العامة يعتمد على مدى تحديد أهداف التنمية المحلية بدقة وتحديد حجم أمثل للنفقات العامة و إعداد دراسات الجدوى للمشاريع.

ت- توظيف النفقات العامة في ميزانية الولاية تعد من أهم الوسائل لضمان ترشيد أمثل للنفقات المحلية .

3_ حدود الدراسة : من أجل الإلمام الجيد بموضوع الدراسة الذي يحمل عنوان (أثر ترشيد

النفقات العامة على التنمية المحلية) يمكن تحديد إطاري الدراسة كالتالي :

_ الإطار المكاني : ولاية المسيلة .

_ الإطار الزمني : (2012-2017) .

4_ أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب وراء اختيارنا لهذا الموضوع نذكر منها :

_ الأهمية البالغة للموضوع لأنه يكتسي طابع يعالج ظاهرة حقيقية.

_ تزامن الموضوع مع إستراتيجية وأهداف الدولة من أجل ضبط وترشيد النفقات العامة.

5_ أهداف الدراسة :

يهدف البحث عموماً إلى تحقيق جملة من الأهداف نطرحها في النقاط التالية:

_ التعريف بالدور الكبير لترشيد الإنفاق العام في الاستغلال الأمثل للموارد.

_ التعرف على العلاقة المتداخلة بين التنمية المحلية وترشيد الإنفاق العام .

_ التعرف على أهداف التنمية المحلية وكيفية تمويل المشاريع المحلية .

6_ أهمية الموضوع :

يكتسب هذا العمل أهمية كبيرة في ضوء التحولات والتطورات السياسية والاقتصادية التي صاحبت مفهوم الدولة الحديثة القائمة على سيادة القانون والديمقراطية، فضلاً عن الاهتمام بمعالجة قضايا ومعضلات التنمية المحلية خاصة موضوع ترشيد الإنفاق المحلي .

7_ المنهج المتبع في الدراسة :

لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث و الإلمام بجوانبه، والإجابة عن التساؤلات و اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا على المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الكتب والدراسات والأبحاث في مجال المالية العامة والتنمية المحلية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي بهدف تحليل البيانات الرقمية الرسمية الصادرة عن مختلف الهيئات .

8_ الدراسات السابقة :

أ - كردودي صبرينة، ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر محمد بسكرة، 2013_2014 .

تناولت فيها : مفاهيم أساسية حول الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي وعجز الموازنة العامة للدولة، ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي وعلاج عجز الموازنة في الاقتصاد الإسلامي .

ب _ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990_2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد بتلمسان، (2009_2010)

تناول فيها : سياسة الإنفاق العام، وترشيد الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف، وأعطى دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (1990/2009) .

ج _ بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة، رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي بتبسة، (2015/ 2016) .

تناولا فيها: مدخل حول الإدارة المحلية، ترشيد النفقات العامة، النفقات العامة في ظل ميزانية الدولة.

9 _ صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي اعترضت دراستنا نوجزها فيما يلي:

✓ قلة المراجع الملمة لمتغيرات موضوعنا.

✓ عدم وجود دراسات سابقة حول ميزانية ولاية المسيلة.
✓ لم تسمح لنا الفرصة للتعمق أكثر في موضوعنا (النفقات العامة، التنمية المحلية) وذلك لمحدودية الصفحات المطالب بها .

صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بدراستنا.

10_ هيكل الدراسة :

قسمنا هذا البحث لفصلين الأول نظري والثاني تطبيقي، حيث تناولنا في الجانب النظري مدخل عام للنفقات العامة والتنمية المحلية ، تناولنا في المبحث الأول ماهية النفقات العامة والمبحث الثاني تزايد النفقات العامة وترشيدها والمبحث الثالث تمويل التنمية المحلية وترشيد الإنفاق المحلي .

أما الجانب التطبيقي قمنا بدراسة للنفقات العامة و أثرها على التنمية المحلية لولاية المسيلة خلال الفترة (2017/2012) قسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول كان التعريف بولاية المسيلة ومظاهر التنمية المحلية فيها أما المبحث الثاني تطرقنا فيه لدراسة إحصائية وتحليلية لنفقات ميزانية ولاية المسيلة و أخيرا خاتمة البحث ذكرنا فيها أهم النقاط و الملاحظات في إطار دراستنا .

تمهيد:

يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية، وممارسة دورها في مختلف مجالات الحياة .

ولقد ازدادت أهمية النفقات العامة بازدياد الحاجات المجتمعية التي تلبّيها بحيث أصبحت لها آثار واضحة على مجريات الحياة داخل الدولة من جهة ومن جهة ثانية لها انعكاسات على الأسعار، الإنتاج، الاستهلاك، التشغيل، وإعادة توزيع الدخل القومي... الخ، وإذا كانت الدولة بعكس الأفراد، ونظرا لما لها من سيادة، تقوم بتحصيل ما يلزم من الإيرادات العامة لتغطية نفقاتها، بناءً على قاعدة "أولوية النفقات على الإيرادات" فإن تعدد وظائف الدولة، وتزايد حجم الإنفاق العام ومحدودية الموارد، جعل من الضروري الحفاظ على الموارد العامة من التبذير والإسراف، وسوء التدبير عموماً، الأمر الذي أضحى معه "ترشيد الإنفاق العام" مطلباً أساسياً سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية التي هي أحوج ما تكون إليه لتحقيق الإقلاع المنشود والتنمية الشاملة.

ولتسليط الضوء على الدور الذي تلعبه النفقات العامة في الاقتصاد الوطني بصفة عامة والتنمية المحلية بصفة خاصة سوف نتطرق إلى أسلوب تحليلي إلى تاريخ النفقات العامة ضمن الفكر الاقتصادي وكيفية ترشيدها، وأخيراً كيفية ترشيد النفقات العامة في التنمية المحلية .

وعليه تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة

تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تدير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الإنفاق العام

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الإنفاق العام

أولاً: المفهوم اللغوي للإنفاق¹

1/ الإنفاق: مشتق من فعل نفق ونفق، وهو بمعنى نفذ، فني، قلّ، مات، راج، أخرج، فيقال: نفق المال إذا نفذ وفني، ونفقت الدابة إذا ماتت، ونفقت السلعة إذا راجت ورجب فيها.

2/ العام: أما معنى عامة فهو لفظ مشتق من الفعل عم على وزن اسم فاعل : ومعنى عم شمل ، تقول عمهم الأمر عموماً أي كلهم، فالعام هو الشامل وخلاف الخاص، والعامة خلاف الخاصة.

ثانياً: المفهوم الاصطلاحي للإنفاق العام

رغم تعدد تعريفات النفقة العامة ووجود بعض الاختلافات فيما بينها، إلا أن الأطر العامة لهذه التعريفات تكاد تكون متقاربة ، لذلك سنتناول أهم هذه التعريفات وعلى ضوءها سيتم تحديد أهم الشروط التي يتعين توفرها ، لكي تكسب النفقة صفة النفقة العامة :

1. تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة².

2. النفقة العامة تعني استخدام مبلغ من المال من قبل هيئة عامة تحقيقاً للمنفعة العامة³.

3. وأيضاً " بأنها عبارة عن كم قابل للتقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك إشباعاً لحاجة عامة"⁴.

¹ مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص942.

² سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، بيروت: منشورات الحلبي ، 2003، ص 27 .

³ أبو منصف، " مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة" ، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 2005 .

⁴ حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، عمان: دار صفاء للنشر، 1999، ص 381.

4. وتم تعريفها أيضا بأنها: " عبارة عن مبلغ من النقود يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارتها ومؤسساتها وهيئاتها ووزارتها المختلفة لإشباع حاجة عامة¹

ومما سبق يمكن استنتاج تعريف عام للإنفاق كالتالي:

تعرف النفقة العامة بصورة رئيسية بأنها " مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة"²

ثالثا: خصائص الإنفاق العام:

من خلال التعريف الرئيسي الأخير نستنتج أن للنفقة العامة ثلاثة خصائص وهي كالتالي:

1. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** "يرى كثيرون أن الحالات التي يأخذ فيها الإنفاق الحكومي شكلا غير نقدي، كان مرتبطا بمرحلة زمنية تم تجاوزها مع التطور في الفكر الاجتماعي والإنساني"³.

ومع تطور النشاط الاقتصادي ومع تطور الدولة وتعدد مؤسساتها وزيادة حاجة الأفراد، أصبحت النفقة تقدم على شكل نقدي بدلا من الشكل العيني، وذلك لما تمكنه النفقات النقدية من تسهيل العمل للسلطة وذلك من أجل الرقابة، وذلك لما فيه من صعوبات عندما تقدم على شكل عيني .

¹ طارق الحاج ، المالية العامة، عمان :دار الصفاء للنشر والتوزيع، 1999، ص192.

² محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2007، ص105.

³ عاطف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، الاسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2010، ص100.

2. صدور النفقة من الدولة أو أحد تنظيماتها: لكي تعد النفقة عامة يشترط أن يكون الأمر بها شخصا معنويا عام، فالطبيعة القانونية للأمر بإنفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة.

والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي ينظم قواعد القانون العام وعلاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة هذا الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والثاني وظيفي:

أ- **المعيار القانوني**: ويستند هذا المعيار على الطبيعة القانونية لشخص القائم بالإنفاق فإن كان من الأشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام، مثال ذلك: إذا قام شخص ببناء مستشفى أو مدرسة، وتبع ذلك تبرع بما أو إهدائها للدولة، فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام، إلا أن الإنفاق قد صدر من شخص خاص، وبالتالي لا يعد الإنفاق هنا إنفاقا عاما¹.

ب- **المعيار الوظيفي**: ويعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لذلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفقتها السيادية².

3. أن يكون الهدف من النفقة تحقيق منفعة عامة: ويعد هذا العنصر متمما للعنصرين السابقين، فبدونه لن تكون النفقة عامة ولو كانت صادرة من أحد أشخاص القانون، فالهدف من النفقة العامة هو تحقيق الدفع العام للمجتمع ويحقق مصالحة، " ولقد حاول المفكرون الاقتصاديون التوصل إلى معيار يمكن من خلاله قياس المنفعة العامة، إلا أن محاولاتهم لم

¹سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 32.

²محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 107.

تتوصل إلى معيار دقيق لقياس هذه المنفعة، لذلك تركوا ذلك الأمر إلى السلطات السياسية أو السلطات التشريعية في الدول ذات النظم البرلمانية، والتي أصبحت لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن " 1.

المطلب الثاني : تقسيم النفقات العامة

يقسم العلماء النفقات العامة إلى عدة أقسام، يضم كل قسم منها أنواعا تشترك في سمات معينة فيما بينها، كالدورية أو التكرارية، أو تبعا لآثارها الاقتصادية، أو أغراضها، أو نوع الهيئة القائمة بها، أو الشكل الذي تتخذه، وغيرها وسوف نفصل في أهم تقسيماتها.

أولا: التقسيم العلمي للنفقات العامة

1. تقسيم النفقة من حيث دوريتها²

تنقسم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية :

أ: **النفقات العادية:** هي النفقات المعتادة أو المنتظمة التي تحدد كل فترة زمنية معينة، غالبا ما تكون سنة، باعتبار أن مدة الميزانية سنة.

ومن أمثلتها مرتبات العاملين، ونفقات الدفاع والأمن في الظروف العادية، وكافة النفقات اللازمة للسير المعتاد للإدارة الحكومية.

ب: **النفقات غير العادية:** فهي النفقات التي تخصص للمواجهة ظروف غير عادية قلما تتكرر خلال السنة، كنفقات مكافحة وباء طارئ أو زلزال، أو النفقات المخصصة لعمليات مستمرة لأكثر من سنة، ومن أمثلتها الإنفاق على مشروعات الري والخزانات والسكك

¹ محمد علي لطفي، اقتصاديات المالية العامة، القاهرة: مكتبة عين الشمس، 1982م، ص12.

² د. رمضان صديق، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي، القاهرة: دار النهضة العربية، 2016، ص83.

الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

الحديدية، ونفقات الحروب والكوارث الكبرى، ونفقات الأزمات الاقتصادية، كالركود أو التضخم الجامح.

2. تقسيم النفقة من حيث طبيعتها¹ :

تقسم النفقة العامة حسب طبيعتها الاقتصادية من حيث آثارها الاقتصادية على الدخل الوطني، إلى قسمين رئيسيين هما، نفقات حقيقية ونفقات تحويلية وفيما يلي توضيح لمضمونها:

أ: النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تصرف في مقابل حصول الدولة على خدمات أو سلع، أو رؤوس أموال إنتاجية، كنفقات الرواتب، وأثمان اللوازم والمواد التي تحتاجها الأجهزة الحكومية لأغراض تشغيلها، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية وتحصل الدولة عند إنفاقها للأموال، على مقابل للإنفاق، يتمثل في خدمة، أو سلعة مما يؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني.

ب: النفقات التحويلية: هي الاعتمادات التي تتفقها الدولة (تدفعها الدولة) دون الحصول على مقابل للنفقات (لا خدمات، ولا سلع، ولا رؤوس أموال)، والنفقات التحويلية هي مجرد تحويل لجزء من الدخل الوطني عن طريق الدولة من مصادر الإيرادات فيها (إيرادات البترول في الدول البترولية، وإيرادات الضرائب في الدول الأخرى) إلى المستفيدين من هذه النفقات، قد تكون بعض فئات المجتمع، كالفقراء والمحتاجين الذين يأخذون إعانات من الضمان الاجتماعي، وفي هذه الحالة، فإن النفقات هي تحويل لقوة شرائية من الدولة إلى تلك الجماعات مع بقاء الدخل الوطني ثابتا، وتنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

¹محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2008، صص 283/284.

الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

✓ **النفقات التحويلية الاجتماعية:** وتشمل المساعدات والإعانات التي تدفعها الحكومة بواسطة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لإعانة الفقراء والمحتاجين لمواجهة أعباء المعيشة .

✓ **النفقات التحويلية الاقتصادية:** وتشمل الإعانات التي تمنحها الدولة للأفراد أو المشروعات الخاصة .

✓ **النفقات التحويلية المالية:** وتشمل ما تدفعه الدولة من ميزانيتها العامة سنويا كقواتير الدين العام.

3. تقسيم النفقة العامة من حيث أغراضها

في هذا التصنيف تجمع نفقات عدة وزارات في مجموعة واحدة وهو تصنيف يقوم على دور الدولة في تحمل مسؤوليتها وطبيعة نشاطها، وتبعا لتحقيق أهدافها: نفقات اقتصادية، نفقات اجتماعية، نفقات عسكرية، ونفقات إدارية .

✓ **نفقات اقتصادية:** وتشمل نفقات لتوفير سلع وخدمات عامة، وعلى نفقات الاستثمار العام في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي بهدف تحقيقها الاستقرار والنمو الاقتصادي وكذلك إعانات الإنتاج وإعانات التصدير .

✓ **نفقات اجتماعية:** وتشمل المبالغ التي تنفقها الدولة على توفير الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية وتحقيق العدالة في المجتمع، هذا بالإضافة إلى المدفوعات التحويلية التي تمنح كإعانات إلى بعض الأفراد أو فئات المجتمع، كإعانة ذوي الدخل المنخفض، إعانة البطالة، إعانة دعم السلع الأساسية .

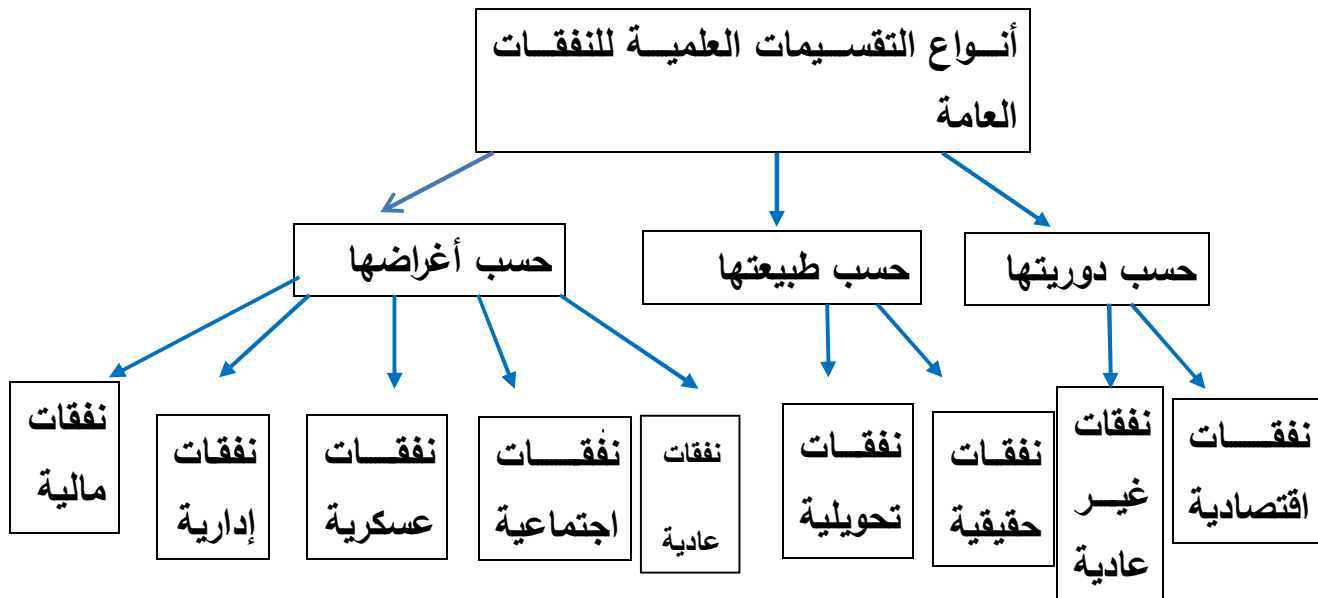
✓ **نفقات عسكرية:** وتشمل نفقات دفاعية كالنفقات المخصصة للدفاع عن الوطن وحمايته من الاعتداءات الخارجية، وجميع النفقات العسكرية على بناء القوات المسلحة والمعدات الحربية، أضاف إلى ذلك النفقات على الأمن الداخلي وتجهيزاته .

✓ **نفقات إدارية:** وتشمل نفقات مخصصة لتسيير هيئات الدولة ومؤسساتها وتطوير الجهاز الإداري، حيث أن الإنفاق على التدريب و التأهيل ومواكبة التطور الإداري الحاصل في البلدان المتقدمة يجعل من جهاز الدولة الإداري قادرا على أداء خدمته على الوجه الأكمل، ويدخل أيضا تحت النفقات الإدارية تلك النفقات المخصصة للإنفاق على استمرار تعزيز العلاقات الخارجية مع العالم¹ .

✓ **نفقات مالية:** وتشمل أقساط استهلاك الدين العام(قروض الدولة) وفوائده السنوية² .

ولتبسيط فهم التقسيمات السابقة نوجزها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1): أنواع التقسيمات العلمية للنفقات العامة



¹مصطفى الفار، -" الإدارة المالية العامة"-، الأردن، ط1، 2008، ص50.

²محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص281.

المصدر: محمد شاكر عصفور، مرجع سابق ، ص 281.

ثانيا : تقسيم نفقات الجماعات المحلية¹

إن نفقات الجماعات المحلية مصنفة إلى نوعين من النفقات : نفقات التسيير ونفقات التجهيز والاستثمار .

1. نفقات التسيير : تحتوي هذه النفقات حسب قانون الولاية والبلدية على :

✓ نفقات أجور وتكاليف وموظفي البلدية .

✓ المساهمات المقررة في القوانين على أموال البلديات وإيراداتها .

✓ نفقات صيانة الأموال المنقولة والعقارية .

✓ نفقات صيانة الطرق البلدية .

✓ الحصص والأقساط المترتبة على البلديات .

✓ نفقات تسيير المصالح البلدية .

✓ فوائد الديون .

✓ الاقتطاع لنفقات التجهيز .

✓ الاقتطاع لنفقات الاستثمار .

2. نفقات التجهيز والاستثمار : تحتوي هذه النفقات على :

✓ الأعباء الخاصة باستهلاك الدين .

¹دنيدي يحي، "المالية العمومية"، الطبعة الثانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2014، ص 143.

✓ نفقات التجهيز العمومي .

✓ نفقات المساهمة برأسمال على سبيل الاستثمار .

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

لقد تحولت النظرة لدور النفقات العامة من فكرة النفقات العامة المحايدة إلى فكرة النفقات الإيجابية والمؤثرة في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي ستقتصر دراستنا على آثار النفقات العامة على متغيرات النشاط الاقتصادي، لمعرفة الأثر المتوقع الذي يمكن أن تحدثه نفقة معينة.

أولاً: أثر النفقات العامة على الإنتاج القومي

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، ذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءاً من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي¹.

وفي ما يلي أهم الآثار للنفقات على الإنتاج القومي:

1. أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار:

مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل، وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني.

فالنفقات العامة النقدية، كالإعانات النقدية العائلية والمعاشات قد تزيد من كفاءة الأفراد ولكن آثاره مثل هذه الإعانات النقدية، لا تظهر على الأفراد الذين يتسلمونها مباشرة، بقدر ما

¹ طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ص45.

تظهر آثارها بالنسبة إلى أولادهم في المستقبل أما النفقات العامة العينية، خدمات صحية أو تعليمية أو إسكان، فإنها قد تزيد من كفاءة الأفراد الذين يتلقونها بقدر يفوق ما يحققه الحجم نفسه من النفقات النقدية¹.

2. أثر النفقات العامة على انتقال عناصر الإنتاج

تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة، وذلك عن طريق إنشاء مدن ومجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة، ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.

3. أثر الإنفاق العام على القوى المادية للإنتاج

يقصد بها تلك الموارد الطبيعية، القوة العاملة، ورأس المال، والتطور التكنولوجي، بحيث أن النفقات الإنتاجية أو النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية خاصة في المدى الطويل، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري. يجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين هما:

_ زيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكاناته.

_ يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام، مثل:

الضغوط التضخمية بسبب طول فترة المشاريع، وتجنب سوء استعمال الموارد الاقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث التكاليف و العوائد².

¹ خالد شحادة الخطيب، د أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص91.

² بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، إصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي التبسي (مذكرة ماستر) سنة 2015/2016، ص35.

4. أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي

باعتبار أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب على أموال الاستثمار والاستهلاك ويتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاج القومية، على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك، وتشكل النفقات العامة وبحسب نوعيتها جزءا هاما من الطلب الفعلي الذي يزداد مع تدخل الدولة في الاقتصاد، فهناك النفقات الحقيقية والتحويلية.

فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع والخدمات وبذلك ترفع من الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل القومي، أما النفقات التحويلية فإن أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين فيها ومدى استعمالهم لهذه النفقات في الادخار والاستثمار.

وأن تأثر الطلب الفعلي بالنفقات العامة بالإيجاب والذي يؤثر بدوره في زيادة حجم الإنتاج القومي وحجم التشغيل، ويتوقف ذلك على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي الذي تتميز به الدول المتقدمة بخلاف الدول النامية التي تعاني من تخلف جهازها الإنتاجي¹.

ثانيا: أثر النفقات العامة على الاستهلاك

تسهم النفقات العامة في زيادة الطلب على الاستهلاك، ويكون ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر.

فالنفقات العامة التي تتجه إلى طلب السلع الاستهلاكية، تسهم بشكل مباشر في زيادة الطلب على الاستهلاك، ومن أمثلة ذلك النفقات التي تصرف لشراء سلع تتعلق بأداء الوظيفة العامة فالدولة تنفق أموالا لشراء الآلات والأجهزة المكتبية للقيام بأعمالها، كما

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، بيروت، 2008، ص494.

الفصل الأول.....مرحل للنفقات العامة والتنمية المحلية

تشتري الأدوية، ولوازم التعليم والسيارات وغيرها، فالدولة تعتبر مستهلكا في الحالة المذكورة سابقا، وهي تسمع بذلك في زيادة الطلب على الاستهلاك (عندما تشتري احتياجاتها من السوق المحلية).

وتؤدي النفقات العامة إلى زيادة الاستهلاك، بطريقة غير مباشرة، وذلك عند إنفاق على الصحة والتعليم والإسكان، فعندما تقدم الدولة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان للطبقات الفقيرة بالمجان، فإنها توفر قسما من الدخل هذه الطبقات كان لابد أن ينفق على هذه الأغراض وتمكنهم من استخدام هذا الجزء المتوفر في رفع مستوى معيشتهم وذلك بزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وتسهم النفقات العامة على الضمان الاجتماعي، وإعانة غلاء المعيشة، في زيادة الاستهلاك، لأنها ليست إلا دخولا إضافية، ينفق معظمها على السلع الاستهلاكية¹.

ثالثا: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني

يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني، إعادة توزيعه عن طريق تدخل الدولة باستخدام الوسائل المتاحة لها، حيث يتحدد توزيع الدخل في الدول الرأسمالية وفقا لقوانين السوق في صورة أجور أو أرباح أو فوائد أو إيجارات، وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في توزيع الدخل مما يتطلب تدخل الدولة لإدخال التعديلات اللازمة التي تجعله أقرب للعدالة والمساواة، وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين:

فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل بين الذين شاركوا في إنتاجه، وذلك عن طريق النفقات الحقيقية التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، ومن ثم توزيع دخول جديدة

¹محمد شاعر عصفور، مرجع سابق، ص331/332.

الفصل الأول.....مرحل للنفقات العامة والتنمية المحلية

على عناصر الإنتاج تتمثل في الأجور، الفوائد، الربح والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين.

وتتدخل ثانيا من أجل إعادة التوزيع النهائي للدخل الوطني، وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخل الناتجة عن التوزيع الأولي لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، حيث تعتمد على الأدوات المالية في ذلك، كالنفقات التحويلية التي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيها بين الفئات الاجتماعية المختلفة أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو عن طريق النفقات العامة التي تؤديها الدولة لتقديم خدمات غير قابلة للتجزئة مثل: نفقات الأمن، الدفاع، العدالة، فمثل هذه النفقات تؤدي إلى زيادة الرفاهية الجماعية .

وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني لا تقتصر على طبيعة النفقات العامة فقط، بل تتطلب أيضا معرفة مصدر تمويلها عن طريق إيراداتها من الضرائب التي تفرض على أصحاب الدخل المرتفعة ومن الرسوم وأملاك الدولة فإن أثر النفقات ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخل بين مختلف الطبقات الاجتماعية ودون إحداث زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان تمويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقات المتوسطة والفقيرة أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد ، فإن أثر النفقات العامة سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت بين فئات اجتماعية و إلى زيادة الأسعار وظهور التضخم، مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد¹.

¹ طارق الحاج، مرجع سابق، ص144.

المبحث الثاني: تزايد النفقات العامة وترشيدها

أصبحت ظاهرة زيادة النفقات العامة إحدى سمات المميّزة للمالية العامة والجديرة بالدراسة خاصة في العصر الحديث وإذا كانت هذه الزيادة العامة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وفي إطار ذلك تسعى العديد من الدول لترشيد إنفاقها من أجل المحافظة على مواردها والنهوض باقتصادها وتحقيق أهداف الصالح العام.

وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، عرض المطلب الأول تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسباب المؤدية لذلك، وفي المطلب الثاني تم التطرق إلى تطور مفهوم ترشيد النفقات العامة، أما المطلب الثالث فتناول مفاهيم عامة خاصة بمصطلح ترشيد النفقات العامة ليختتم المطلب الرابع بأبرز العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية ترشيد النفقات العامة.

المطلب الأول: تفسير ظاهرة أسباب تزايد النفقات العامة

لقد عجزت النظريات التقليدية عن تقديم أدوات تحليل سليمة لدراسة تطورات الإنفاق العام، الذي يستند إلى قواعد مخالفة لقواعد الإنفاق الخاص، كما أن نظريات النمو لم تكن أكثر توفيقاً في تفسير التطور التاريخي للنفقات العامة.

أولاً : تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد لاحظ هذه الظاهرة الاقتصادي الألماني ادولف فاجنر أواخر القرن التاسع عشر، فوضع على أساسها قانونه المعروف بـ " قانون تزايد نشاطات الدولة " وبالتالي ازدياد النفقات العامة، ويتلخص هذا القانون في أنه " كلما حقق المجتمع معدلاً معيناً من النمو

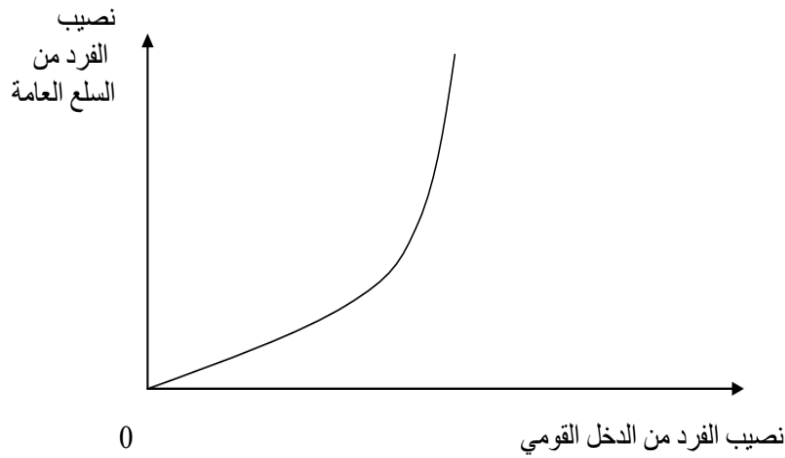
الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

الاقتصادي فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة، ومن ثم زيادة نفقاتها العامة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي" ¹.

وبالتالي أوضح A.wagner أن تطور النفقات العامة هو نتيجة لتغير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدول ويتلخص هذا القانون في أنه "إذ حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معيناً من النمو الاقتصادي ، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي" ².

ويفسر ذلك استناداً إلى عوامل اقتصادية بحثة فمن جهة نظره أن النمو الاقتصادي قد صاحبه زيادة في درجة التصنيع وتعدد الأنشطة الاقتصادية وزيادة ارتباطها ببعضها الأمر الذي ترتب عنه زيادة تدخل الدولة ويمكن توضيح قانون " Wagner " من خلال الشكل البياني التالي :

*الشكل رقم(02): قانون " Wagner " لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة.



المصدر: أولاد العيد سعد، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقات بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة- حالة الجزائر- مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص22.

¹ محمد شاکر عصفور، مرجع سابق، ص318.

² خالد شحادة الخطيب، د.أحمد زهير شاميه، المرجع السابق ، ص76.

الفصل الأول.....مرحل للنفقات العامة والتنمية المحلية

*ومن المنحنى نستنتج أن : نصيب الفرد من السلع العامة: النفقات العامة "ن"

عدد السكان

نصيب الفرد من الدخل القومي: الناتج الكلي الخام "pnb"

عدد السكان

أما الصيغة الرياضية العامة لقانون Wagner فتأخذ الشكل التالي¹:

$$G/Y=F(Y/N)$$

حيث:

G = يمثل الإنفاق العام

Y = يمثل الدخل القومي

N = يمثل عدد السكان

مع $\alpha G/\alpha Y$ أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل القومي أكثر من الواحد.

ويتضح أن هناك وجود علاقة طردية ثابتة بين نسبة الإنفاق إلى الدخل G/Y وحصّة

الفرد من الدخل القومي Y/N.

وقد فرق Wagner في هذا الخصوص بين وظائف ثلاثة للدولة:

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، دراسة تحليلية وتقييمية ، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2005، ص16.

1-الوظيفة التقليدية: والمتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة وقد أرجع تزايد النفقات العامة في ذلك إلى اتجاه الدولة إلى مركزية الإدارة من ناحية التوسع في استخدام الآلات وتعقد الحياة الاقتصادية من ناحية أخرى.

2-الوظيفة الإنتاجية: فمع تزايد التقدم الفني وإمكانية الأخذ بنظام المؤسسات بدلا من شركات المساهمة، تزايد النفقات العامة نتيجة الوظيفة الإنتاجية.

3-الوظيفة الاجتماعية: حيث أن تزايد النفقات العامة راجع إلى الرغبة الملحة في القضاء على الاحتكارات التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وعدم استفادة كل الفئات من ناتج النمو الاقتصادي.

ثانيا: أسباب تزايد النفقات العامة

إن زيادة النفقات العامة لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها، كما لا تؤدي حتما إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد كنتيجة لتلك الزيادة، إذ أنها ترجع إلى أسباب تزايد في حجم النفقات العامة دون الزيادة في المنفعة العامة المترتبة عليها، أو لأسباب تزيد من المنفعة الحقيقية للنفقات العامة على الأفراد.

1- الأسباب الظاهرية

المقصود بالأسباب الظاهرية "هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجة عامة"¹.

¹محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص118.

الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

بعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الإنفاق وتتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود وتغيير أساليب المحاسبة الحكومية واتساع إقليم أو مساحة الدولة.

- تدهور قيمة النقود (انخفاض العملة):

يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض وحدة النقد، وهبوط قوتها الضرائبية للحصول على باعة ... أو خدمة معينة، فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على المقابل، ويترتب على انخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على المقابل، ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات ومشتريات.

- تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير في وضع الميزانيات والحسابات) كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلى صافي.. الحساب، أي استتار حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة.

أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقاً لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو استتار بين النفقات والإيرادات وأدى ذلك إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

- زيادة السكان و اتساع مساحة الإقليم

إن زيادة عدد السكان وتوسع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب ترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم الإنفاق العام، فهذه الزيادة في السكان والتوسع

في المساحات أدى إلى أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الإقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة إليه¹.

2- الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العامة منها²:

أ- الأسباب الاقتصادية

ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي، فزيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، بالإضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسة الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو تشجيعها على الإنتاج للصدوم في وجه المنافسة الأجنبية.

ب- الأسباب الاجتماعية

لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان... الخ.

¹ أعاد حمود القيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، ص53.

² سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2011، ص82.

ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية¹.

ج- الأسباب السياسية

تعتبر من أهم الحوافز على زيادة النفقات العمومية، حيث أن التوسع في النشاطات، والمجالات قد ظهر جليا خلال النصف الثاني من هذا القرن، فلقد أدت الظروف السياسية المختلفة أسباب الانفتاح السياسي بالانضمام إلى الهيئات الدولية المختلفة، والمشاركة في نشاطاتها وأعمالها، ومؤتمراتها، وندوتها مما يتطلب بدوره نفقات نقدية كبيرة، وتخصيص جزء منها في الميزانية العمومية.

د- الأسباب الإدارية

وهي الأسباب المتعلقة بنفقات الجهاز الإداري والهيئات، والمؤسسات، والمديريات والأقسام الإدارية، أي ما يسمى بهياكل الإدارة العمومية.

فلقد أدى تطور القطاعات، وأجهزة الإدارة العمومية إلى تخصيص جزء كبير من ميزانيات الدولة للإنفاق على هذه القطاعات، ضمانا لاستمرارية تطورها، وتحسينها من جهة، ومن جهة أخرى ضمانا لتمويل نشاطاتها، وأعمالها المختلفة، والتي نذكر منها:

- لقد اقتضت الأسباب الإدارية توظيف العديد من الموظفين، والعاملين والمهنيين، والعمال، والحراس، والسائقين والخبراء، وغيرهم مما زاد من حجم النفقات العمومية.

¹سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان، 2011، 2010، ص40.

الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

- إن انخفاض الكفاءات الإنتاجية لموظفي الدولة، تضطرها إلى زيادة نفقاتها، هذا الانخفاض في شكل توظيف المزيد من العمال والموظفين، في شكل زيادة الخدمات المقدمة للمواطنين¹.

هـ- الأسباب السكانية:

تعد حافزا قويا لزيادة النفقات العمومية، وذلك بزيادة الخدمات المقدمة لهم، أي أنه هناك علاقة طردية بين الزيادة في عدد السكان، وبين الزيادة في حجم النفقات العمومية، بحيث تجد الدولة نفسها ملزمة على مضاعفة نفقاتها، لتوسيع وتطوير مرافقها ومشاريعها الإنفاقية التقليدية، والتي من شأنها أن توفر المزيد من الخدمات والحاجات المعيشة لرعاياها. لهذا تتوسع الدولة في نفقاتها التمويلية الضرورية، والكافية لسد الحاجات المتزايدة بزيادة السكان: كنفقات التعليم، والصحة، والأمن، والعدل، والبنى التحتية من المواصلات، والشوارع، والسكك الحديدية، ووسائل النقل، والبريد، وغيرها².

المطلب الثاني: مفهوم ترشيد النفقات العامة

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد النفقات العامة لتعدد اتجاهاتها وسوف نعرض في هذا المطلب مفهوم الترشيح بمعنايه اللغوي والاصطلاحي و كذى تعريف عام حول ترشيح النفقات العامة.

¹ ابن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيح النفقات العمومية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية العدد الرابع، دت، ص 181-182.

² مرجع سابق، 182.

أولاً: تعريف الترشيد

1. **الترشيد لغة:** إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من فعل رَشَدَ، رَشَدًا و رَشَادًا، أي اهتدى واستقام، أما إذا قيل: فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد¹.

كما أن الرشيد هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب "سياسة رشيدة"².

2. **الترشيد اصطلاحاً:** يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد وطبقاً لما يملئ به العقل يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة، ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار، ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد النفقات العامة³.

ثانياً: تعريف ترشيد النفقات العامة : ويعبر عن "الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف"⁴

المطلب الثالث: متطلبات نجاح عملية ترشيد النفقات العامة

هناك العديد من العوامل التي من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات العامة، مما يستدعي تظافر الجمود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع، ويمكن إيجازها فيما يلي:

¹ المنجد في اللغة العربية، لبنان، دار المشرق، 2001، ص555.

² أحمد رضا، معجم متن اللغة، لبنان: منشورات مكتبة الحياة، 1987، ص590.

³ محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص399.

⁴ محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى، الإقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 1999، ص72.

أولا : تحديد حجم أمثل للنفقات العامة

إنه ليس من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتدقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ثانيا: إعداد دراسات الجدوى للمشروعات

تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروعات، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع¹.

ولتحقيق ذلك يجب اتباع مجموعة من الإجراءات أهمها²:

- 1- إعطاء الأولوية للمشاريع المنخفضة التكاليف و ذات عائد مالي سريع.
- 2- تنفيذ المشاريع الأساسية والهامة جدا وتأجيل تنفيذ المشاريع الأخرى الأقل أهمية.
- 3- الإبطاء في تنفيذ المشاريع الصغيرة، وتمديد فترات التنفيذ للبرامج والمشاريع الكبيرة ليتم التنفيذ خلال مدة طويلة(8سنوات بدلا من 4 سنوات مثلا).
- 4- الإقلال من الزخارف و الديكورات والكماليات في المشاريع الحكومية.

¹ محمد الطيب ذهب، " دور سياسة الإنفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر"، دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر بالوادي، (مذكرة ماستر) ، سنة 2014، 2015، ص 11.

² محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص 403.

5- تحويل تنفيذ بعض المشاريع ذات الطابع الاقتصادي (لها إيرادات وذات ربحية) إلى القطاع الخاص لتنفيذها وإدارتها.

ثالثا : الترخيص المسبق من السلطة التشريعية

تقتضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبقا بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

رابعا : تجنب الإسراف والتبذير

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي .
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ و السلطة.
- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة لأجهزة المسؤولية عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال .
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي...الخ¹.

¹محمد الطيب ذهب، مرجع سابق، ص12/11.

المبحث الثالث: تمويل التنمية المحلية وترشيد الإنفاق المحلي

تهدف التنمية المحلية في معظم دول العالم إلى تحقيق الاستقلال الأمثل للموارد المالية المتاحة وذلك من أجل تحقيق أهداف التنمية الشاملة سواء كانت اقتصادية او اجتماعية بأقل التكاليف الممكنة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها

أولاً: تعريف التنمية المحلية

هناك العديد من التعاريف لمصطلح التنمية المحلية نذكر منها:

يمكن تعريفها على أنها: "مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحقيق التنمية المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني"¹.

- كما تعرف أيضا بأنها "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع وحدات الدولة"².

¹ عبد الحميد عبد المطلب، التحويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص13.

² المرجع نفسه، ص13.

الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

- وتعرف أيضا على أنها " العمليات التي توحد بها جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم الوطني"¹.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية:²

- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية يضمن تحقيق العدالة فيها، والحيلولة دون تركزها في العاصمة أو في مراكز الجذب السكاني .
- عدم الإخلال في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية .
- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة .
- تسريع عملية التنمية الشاملة وازدياد حرص المواطن على المحافظة على المشروعات التي ساهم في تخطيطها وإنجازها .
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما ساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

¹مصطفى الجندي، الإدارة المحلية واستراتيجيتها، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1987، ص131.

²أيمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص19.

الفصل الأول.....مرحل للنفقات العامة والتنمية المحلية

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحديثة .
- توفير المناخ الملائم الذي يسكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها.
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق وبتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل.
- تعزيز روح العمل الاجتماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا و ثقافيا.

المطلب الثاني: تمويل التنمية المحلية

تعتمد الجماعات المحلية على ميزانية مباشرة اختصاصاتها المحددة قانونا، والميزانية تتكون من إيرادات التي تتحدد بها قيمة النفقات والإيراد أو المورد المالي المحلي يتحقق بعملية التمويل، لذلك نقوم في هذا المطلب مفهوم التمويل المحلي وتحديد شروطه ومصادره.

أولا: مفهوم التمويل المحلي

يعتبر التمويل المحلي من الضروريات اللازمة والأساسية لقيام التنمية المحلية، حيث تتطلب هذه الأخيرة تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية المحلية، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن، وتعضم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة¹.

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سابق، ص22.

الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

ومن خلال التعريف السابق "فإن التمويل المحلي يعبر عن مدى استقلالية الإدارة المحلية في اتخاذ القرارات بعيدا عن تأثير الإدارة المركزية، لتحقيق الاختصاصات الموكلة لها والإنفاق على المشاريع التي تهم مواطنيها بمالها من موارد مالية مستقلة.

ويتطلب تنمية الموارد المحلية أن تكون لهذه الجمعات المحلية سلطات واسعة في الحصول على إيرادات خاصة بها، وأن تكون لها ميزانية خاصة بها يتم فيها تحديد النفقات العامة ودعم اللامركزية المالية من خلال فرضها ضرائب ورسوم في إطار ضوابط مركزية¹.

ثانيا: شروط التمويل المحلي

للموارد المالية المحلية شروط معينة لابد من توفرها، وأهم هذه الشروط هي²:

1- محلية الموارد

يقصد بمحلية الموارد أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية التي تستفيد من حصيلة هذا الوعاء، وأن يكون هذا الوعاء متميزا بقدر الإمكان عن الأوعية الموارد المركزية.

2- ذاتية الموارد

يقصد بذاتية المورد استقلالية الهيئات المحلية في سلطة تقدير سعر المورد في حدود معينة أحيانا، وربطه وتحصيله حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها.

¹ د. وهيبة بن ناصر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، جامعة البليدة، العدد السادس، (دت)، ص91.

² حياة بن إسماعين، وسيلة السبتي، مداخلة بعنوان "التمويل المحلي للتنمية المحلية"، ملتقى دولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 22/21 نوفمبر 2006، ص02.

3- سهولة تسيير الموارد

يقصد بسهولة تسيير المورد سهولة تقديره وكيفية تحصيله وكذا تكلفة تحصيله...الخ

ثالثا: مصادر التمويل المحلي

تتكون من مصادر تمويل داخلية وأخرى خارجية.

1- مصادر التمويل الداخلية: تتمثل في المصادر الجبائية وهي تتمثل في الضرائب والرسوم والضريبة تفرضها الدولة على الأشخاص المقيمين فيها إلزاما مساهمة منهم في التكاليف أو لتمويل الميزانية العامة للدولة أو المحلية دون مقابل، أما الرسم فهو اقتطاع نقدي يدفعه كل شخص بحاجة لفائدته تمول به الخزينة العامة للدولة.

أ- المصادر الجبائية المباشرة: تتمثل في كل من :

✓ **الضرائب المحلية المباشرة المسماة:** وهي الضرائب محل القيد الإسمي وتتمثل بدورها في:

***الرسم العقاري:** هو ضريبة سنوية مباشرة تدفع لصالح البلدية، والعقار سواء كان مبنيا أو غير ذلك، الموجودة على أساس القيمة الإيجارية الجبائية للمساحة المتواجدة عليها الممتلكات العقارية.

***الدفع الجزافي:** هو ضريبة مباشرة على الهيئات والمؤسسات التي تشغل مستخدمين على أساس مجموع الأجر والرواتب والمعاشات وتغير في حسابها بتغير قوانين المالية وألغيت بموجب قانون المالية لسنة 2006 المادة 13 منه لتحفيز الاستثمار وتشجيعه.

***الرسم على النشاط المهني:** أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1997، ويدفع من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يمارسون نشاط تخضع عائداته للضريبة

الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات باستثناء مسيري الشركات ذات المسؤولية المحدودة.

*الضريبة الجزافية الوحيدة: أحدث بموجب قانون المالية لسنة 2007، لتحل محل النظام الجزافي للضريبة، والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.

✓ الضرائب المحلية المباشرة النوعية : تتمثل في :

*رسم التطهير: هو ضريبة سنوية تدفع من طرف كل شخص له ملكية مبنية ومن طرف المستعمل للملكية عن طريق التأجير، ويمكن الدفع التضامني بين المستأجر والمالك، وهو رسم ثابت يحدد من طرف رئيس البلدية بعد مداولة المجلس الشعبي البلدي وبعد استطلاع رأي السلطة الوصية.

*رسم الحث على عدم تخزين النفايات الصناعية الخاصة والخطيرة.

*رسم الحث على عدم تخزين فضلات المستشفيات والعيادات الصحية.

*رسم تكميلي على تلويث الجو من مصدر صناعي.

*الرسم الإضافي المتعلق بالمياه المستعملة ذات المصدر الصناعي.

*الرسم على الأطر المطاطية.

*الرسم على الزيوت والشحوم وتحضير الشحوم.

*الرسم على الممتلكات كل العقارات المبنية وغير مبنية وكل الحقوق العينية العقارية.

ب-المصادر الجبائية غير مباشرة: تفرض على الإنتاج وعلى تداول الأموال أو على الاستهلاك وهي: رسم الذبح، رسم الإقامة، الرسم على القيمة المضافة، حقوق الحفلات والأفراح، الرسم على رخص العقارات¹.

2- مصادر التمويل الخارجية: نوجها في ما يلي²

أ-الإعانات الحكومية

غالبا ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلزم المستفيدين برد هذه المساعدات لا نقديا ولا عينيا. وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات.

ب- القروض

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات وتعجز موارد الميزانية على تغطية نفقاتها، ولا يجوز عادة للمجالس المحلية على مستوى المحليات أن تلجأ إلى عقد قروض دون إذن من الحكومة. وهذه القروض عادة ما يكون بفائدة بسيطة ومدة القروض تعتمد على طبيعة المشروع المراد إنفاق قيمة القروض عليه.

ج- التبرعات و الهبات

تعتبر التبرعات والهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أو بشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده .

¹ وهيبه بن ناصر، مرجع سابق، ص94-95.

² حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي، مرجع سابق، ص05-06.

المطلب الثالث: ترشيد النفقات المحلية وعقلنتها

إن الجماعات المحلية بعد سنوات عديدة من الممارسة المالية، أصبح دورها لا ينحصر في أداء الخدمات الإدارية والقيام بالأشغال الجماعية ذات الطابع الإداري المحض، بل إن وظيفتها قد تجاوزت هذا النطاق لكي تكتسح ميادين ومجالات اقتصادية كانت بالأمس من اختصاص الدولة أو القطاع الخاص، هذا التطور في الأوضاع أدى بالجماعات المحلية تولي مجموعة من الإجراءات لتحسين وضعيتها المالية وترشيدها.

أولا :عقلنة الوظيفة الإدارية المحلية: ويتضمن هذا الجانب

الإصلاحات الإدارية اللازمة لتطوير الجهاز الإداري ورفع مستوى كفاءته إذ أن الجهاز الإداري الكفؤ يساعد في ترشيد الإنفاق (يعمل على استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثلا) ويشمل الجانب الإداري ما يلي:

1- تطوير وتنمية العاملين في الأجهزة الحكومية.

2- تطوير الهياكل التنظيمية للأجهزة الحكومية.

3- تطوير اجراءات ونماذج وأجهزة العمل.

4- وضع أدلة إدارية (تنظيمية واجرائية) للأجهزة الحكومية¹.

ثانيا :تطوير وظيفة (التسيير) لترشيد النفقات المحلية

مادامت الطرق الخاصة بتسيير الإدارة العمومية وعقلنتها هي تلك التي تتطلب إنفاقا قليلا مقابل مردودية إدارية كبيرة، فإن هذه القاعدة لا يمكن أن تستغني عنها الجماعات

¹محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص403-404.

الفصل الأول.....مرخل للنفقات العامة والتنمية المحلية

الإقليمية وذلك لأجل الحد من تكاليف نفقات تسيير إدارتها التي ترتفع سنة بعد أخرى وبالتالي تستحوذ على نسبة هامة من مجموع النفقات الإقليمية¹.

إن الوصول إلى الإدارة الإقليمية المعقلنة يتطلب مايلي²:

1- تقنين طرق ومناهج تسيير الإدارة المحلية وذلك قصد الرفع من مردوديتها عن طريق تخفيض تكاليفها.

2- اعتماد أساليب التسيير التي تأكدت نجاعتها سواء في مجال تدبير المرافق العمومية أو الشركات الخاصة ومن ضمنها الإدارة بالأهداف .

3- حث الجماعات المحلية على وضع برامج لضبط مرافقها، يحدد أهدافها ومسؤوليتها بدقة تمكن المسؤولين الجماعيين من تتبع إنجاز العمليات المرحلية وتقويمها في الوقت المناسب.

ثالثا: الشفافية المالية و ترشيد الإنفاق

وتعني توفير المعلومات الموثوقة والآنية المتعلقة بالإجراءات والقرارات والسياسات التي تتخذها الدولة ومؤسساتها المختلفة وضمان الوصول إليها.

كما يقصد بالشفافية المالية العامة اطلاع الجمهور على هيكل القطاع الحكومي ووظائفه والنوايا التي تستند إليها السياسات المالية وحسابات القطاع العام والتوقعات الخاصة بالمالية العامة، ومن أبرز شروطها توفير المعلومات الدقيقة في مواقيتها، بحيث بالشمول والوضوح والحدثة، وإفساح المجال أمام الجميع للإطلاع عليها، وهو ما يتطلب أن تنشر بعلنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاصر الفساد من جهة والمساعدة على اتخاذ القرارات الصالحة في السياسة العامة من جهة أخرى ما يمكن المواطن

¹ دنيدني يحي، مرجع سابق ، ص ص157،158.

² المرجع نفسه، ص158.

وأسواق المال من تقييم الوضع المالي الحكومي بدقة ومن حساب التكلفة والعائد من الأنشطة الحكومية بما يحمله ذلك من مضامين اقتصادية واجتماعية حالية ومستقبلية¹.

رابعاً: **حوكمة الجباية المحلية:** وتشمل إجراءات الترشيد ما يلي²

1- ترشيد المنظومة الجبائية المحلية بهدف تعزيز قدرات التمويل العمومي المحلي كمصدر أساسي لتمويل التنمية المستدامة، بما يمكن من تلبية الحاجات المجتمعية المتعددة.

2- ترشيد العلاقة بين المصالح الجبائية والمصالح الإدارية المحلية، هي ضمان قوي لتفعيل العلاقة الترابطية بين التمويل والاستثمار بكل أشكاله (عمومي أو خاص) باعتباره المحرك الأساسي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

3- أن نجاح الجهود التنموية لا يرتبط بكفاءة الخطط والتنظيم فحسب، وإنما بضبط وترشيد العلاقات بين الإطار البشري المسيرة للمال العام كونها دعامة مفصلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة والشاملة.

4- الإنصاف الجبائي هو معيار رئيسي للإنصاف الاجتماعي، وآلية رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية كأولوية لثمار التنمية المستدامة، وأداة لمعالجة الفساد المالي و الإداري المهدر للقدرات التمويلية العمومية، في ظل الحاجة القصوى الماسة إليها من قبل الجماعات المحلية لتلبية المطالب العامة المتعددة (المالية، والاقتصادية، والاجتماعية والبيئية وغيرها) .

¹بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، مرجع سابق، ص53.

²العياشي عجلان، حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، العدد14، 2014، ص165-166.

خلاصة

إن ظاهرة تزايد النفقات العامة تحتم على الدولة ايجاد آلية تساعد على ضبط النفقات العمومية لتسييرها بطريقة تضمن وصولها الى الوجهة التي انفقت من أجلها ، فكانت الرقابة المالية على النفقات العمومية الأسلوب المثالي للحفاظ عليه وتسييره وكذا ترشيده ، وبما ان التنمية الاقتصادية لعامة البلاد يجب ان تبدأ من الجزء إلى الكل أعطيت التنمية المحلية جزء كبير من الاهتمام خاصة من جانب الإنفاق عليها لترقيتها و تشجيعها لذا حرصت الدولة على ان يكون هناك صرامة كبيرة في توجيه الإنفاق المحلي ومواجهة كافة أنواع التبذير و الإسراف في المال العام وكذا الاختلاس و إنفاق المال في مشاريع الغير مهمة .

الفصل الثاني.

دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية

المسيلة

(2017-2012)

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

تمهيد :

تطرقنا في الفصل السابق إلى ماهية النفقة العامة وطرق تمويل التنمية المحلية وكذا كيفية ترشيد النفاق المحلي، أما في هذا الفصل سيتم التطرق إلى دراسة تطور النفقات العامة لولاية المسيلة خلال فترة (2017/2012) وذلك لمعرفة ما هو أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بالمسيلة.

قسمنا الفصل إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : تقديم ولاية المسيلة ومظاهر التنمية فيها

المبحث الثاني : دراسة آثار ترشيد النفقات العامة لولاية المسيلة 2017-2012

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

المبحث الأول : تقديم ولاية المسيلة ومظاهر التنمية فيها

على الرغم من أنها تعد من إحدى ولايات الهضاب التي تقف قسوة الطبيعة و شساعة المساحة أمام مشاريع التنمية بها إلا أننا نستطيع أن نجزم أن ولاية المسيلة قد حققت نتائج معتبرة في الآونة الأخيرة وسوف نقوم في هذا المبحث بتقديم الولاية وكذلك أهم مظاهر التنمية المنجزة .

المطلب الأول : تقديم ولاية المسيلة

- **التعريف بولاية المسيلة:** تأخذ المسيلة موقعا وسطا للشمال الجزائري، حيث تعتبر همزة وصل بين الشرق البلاد وغربه، وما بين الشمال وجنوب الوطن، فهي تنتمي إلى منطقة الهضاب العليا التي تمتد على مساحة 18 175 كلم²، سكانها يقربون 1 200 669 نسمة بكثافة سكانية تجاوز 66 نسمة في كلم²، وقد أصبحت المسيلة ولاية وفقا للتقسيم الإداري لسنة 1974، تتكون الولاية من 47 بلدية مسيرة من طرف منتخبين محليين تسمى (المجالس الشعبية البلدية). أما الدوائر فتضم واحدة إلى عدة بلديات لتشكيل محافظات إدارية و هي 15 دائرة تعنى بتمثيل السلطة .

* التضاريس:

- يعتبر إقليم الولاية محوريا و منطقة عبور بين السلسلتين الجبلتين الأطلس ألتلي و الصحراوي حيث أن التشكيلة الجغرافية لإقليم الولاية هي كالتالي:
- المناطق الجبلية على جهتي شط الحضنة.
 - منطقة الوسط المتكونة أساسا من الهضاب و الهضاب العليا.
 - منطقة السبخة الممثلة بشط الحضنة في الوسط الشرقي.

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

• منطقة الكثبان الرملية¹.

المطلب الثاني : مظاهر التنمية في ولاية المسيلة

تتمتع ولاية المسيلة بكثير من مظاهر التنمية نذكر أهمها :

أولا : الإنتاج الفلاحي

تعتبر ولاية المسيلة ولاية فلاحية بالدرجة الأولى ويعتبر إقليم المعذر ببوسعادة 60 كلم من مقر الولاية من أكبر المناطق الفلاحية بولاية المسيلة والقطر الجزائري ككل حيث أنه تلقى دعم كبير أيام الثورة الزراعية وتحت رعاية السامية من طرف الرئيس الراحل هواري بومدين ومن أهم المحاصيل الفلاحية في هذا الإقليم، ويعتبر القمح والشعير من أهم المحاصيل الزراعية بولاية المسيلة بالإضافة إلى أصناف كثيرة من الفواكه كالمشمش بمنطقة مسيف والرمان بمنطقة تارمونت فبلدية مسيف تشتهر بوفرة منتجاتها الزراعية المتنوعة والتي تعتبر الرائدة في هذا الميدان حيث توجد بها أكبر مزرعة لشركة كوسيدار التي تخصص في إنتاج القطن وكل أنواع الخضر والفواكه النادرة في الجزائر وتمتاز منطقة المسيلة إضافة للفلاحة بمناطقها الرعوية حيث تشتهر بتربيتها للأنعام ككل والأغنام بشكل خاص إذ تتوفر على أكثر من 241000 رأس غنم وبالولاية أكبر الأسواق الوطنية للمواشي في الجزائر هذا لكون المنطقة سهبية مما يوفر أراضي واسعة للرعي².

¹ <http://www.wilaya-msila.dz/ar/index.php?action=formunik&type=menu&idformunik=19> موقع ولاية

المسيلة. 2018/03/20، 12:45.

² عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، كلية الحقوق والسياسية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة (مذكرة ماجستير)، 2010، 2011، ص120.

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

ثانيا : الإنتاج الصناعي

يعتبر ضعيف بولاية المسيلة لخصوصة المصانع والمؤسسات الصناعية وفي الغالب فشلها، وما يوجد منها لا يكفي في الغالب ما تحتاجه الولاية، ويقتصر الإنتاج على بعض الصناعات الغذائية ولعل من أهمها مصنع الحليب ومشتقاته (مؤسسة الحضنة) وكذلك صناعة الأعلاف و غذاء الماشية، إضافة إلى صناعة لوازم البناء كالبلاط والقنوات الإسمنتية والخزف العصري والتقليدي، إضافة إلى صناعة الأحذية وبعض الملابس، وتوجد بالمسيلة وحدات فروع صناعية إستراتيجية وطنية نذكر منها: (مصنع اوراسكوم للاسمنت، محطة ضخ البترول الخام، محطة توليد الكهرباء، وحدة صيانة لسونلغاز، وحدة صناعة الألمنيوم، مركب الأقمشة تندال)¹.

ثالثا : السياحة

تتوفر الولاية على بعض المناطق السياحية الهامة لتاريخها أو لمناظرها الخلابة أو لارتباطها بمشايخ دينية وأهم هذه المعالم السياحية نذكر :

✓ قلعة بني حماد التي تبعد عن الولاية ب 28 كلم وبالضبط بلدية المعاضيد، وهي مصنفة من طرف منظمة اليونسكو و تشير الإحصائيات إلى أن 50000 سائح محلي يزور المعلم سنويا .

✓ مدينة بوسعادة السياحية تحتوي على معالم سياحية كبيرة يزورها حوالي 10000 سائح سنويا .

✓ زاوية الهامل مركز إشعاع فكري وحضاري تبعد عن الولاية حوالي 80 كلم جنوبا².

¹ عبد السلام عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 120 .

² ولاية المسيلة، دار الثقافة، مطبوعة بعنوان الحضنة عبر العصور، ص13.

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

المطلب الثالث : تمويل مشاريع التنمية المحلية لولاية المسيلة

ان المصادر المالية الداخلية التي تحوزها ولاية المسيلة غير قادرة على تلبية متطلبات سكانها، لذلك تتدخل الدولة في عملية التنمية المحلية من خلال تخصيص مبالغ هامة من ميزانيتها للتجهيز لدعم الجماعات المحلية من خلال برامج تنموية، منها : المخطط البلدي للتنمية (PCD) والمخططات القطاعية الغير الممركزة (PSD) .

وفي هذا الإطار وبهدف تكفل بالاحتياجات الملحة والمتزايدة للسكان وضعت السلطات العمومية حيز التنفيذ برنامجا استثماريا ضخما خلال الفترة الممتدة من(2000-2016) مس كل القطاعات بدون استثناء حيث استفادت الولاية من غلاف مالي قدره 384,65 مليار دج سمح بتجسيد ظروف معيشية للمواطن وخلق ظروف حسنة من أجل تنمية مستدامة ومتنوعة.

أولا : البرنامج التنموي للولاية¹

استفادت الولاية في الفترة ما بين (2000-2016) من برنامج استثماري بمبلغ إجمالي يقدر بـ 384,65 مليار دج موزعة كما يلي :

- البرنامج القطاعي (PSD) : 223,6 مليار دينار جزائري .
- المخططات البلدية للتنمية (PCD) : 36,04 مليار دينار جزائري .
- البرنامج القطاعي الممركز : 125,01 مليار دج موجه لمشاريع السكن الكهرباء والغاز .

• في مجال استدراك التأخر في البرنامج الجاري إلى غاية 2009/12/31 :

تم تقليص عدد المشاريع المسجلة والمقدرة بـ 1327 مشروع إلى 166 مشروع فقط في نهاية ديسمبر 2016، وهذا بفضل غلق 161 مشروع، الشيء الذي أدى على تخفيض البرنامج الجاري إنجازة والمقدر بـ 49,81 مليار دج إلى حدود 11,12 مليار دج أي باستهلاك مبلغ 38,61 مليار دج وهذا ما يمثل نسبة تخفيض تقدر بـ 77,51 % .

¹ ولاية المسيلة، حصيلة نشاطات الولاية 2016/2000، PDF .

الفصل الثاني. وراثة النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

ثانيا : وضعية تنفيذ المخطط الخماسي (2010-2014) :

1- البرنامج القطاعي : يقدر بـ 648 مشروع منها 591 مبلغا بعنوان 2010-2014 و 27 مشروع تمثل الباقي من برنامج 2005 -2009 حيث انطلقت الولاية بانجاز 634 مشروع منها:

- 577 مشروع من ضمن 591 مشروع مبلغا بعنوان 2010-2014 .

- 57 مشروع تمثل الباقي من برنامج 2005-2009 وهو ما يمثل نسبة الانطلاق تقدر بـ 97,84 % .

- أما 14 مشروع غير منطلقة وهي كلها من شريحة 2014 أغلبها تم تجميدها استنادا لتعليمات السيد الوزير الأول الخاصة بالتقشف.

2- برنامج المخططات البلدية للتنمية (PCD) :

أ) برنامج 2010-2014 : نسجل انطلاق جميع المشاريع المبلغة بعنوان هذا البرنامج والمقدرة بـ 1133 مشروع أي بنسبة انطلاق 100%، منها 1049 مشروع مغلق بمقرر أي ما يمثل نسبة 92,58 % من برنامج المبلغ، و 33 مشروع منتهية بها الأشغال و عي في طور الغلق ما يعطي نسبة 96% مجموع عدد المشاريع والمخططات البلدية للتنمية (PCD) والبرنامج القطاعي (PSD) معا هو 1710 مشروع منطلق من مجموع 1724 مشروع أي بنسبة 99% .

ب) برنامج 2015-2019 : استفادت الولاية بعنوان سنة 2015-2016 بمبلغ 14,68 مليار دج سمح بتسجيل 308 مشروع مست كل القطاعات الاقتصادية خاصة تلك المرتبطة بالاحتياجات الأولية للسكان .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

المبحث الثاني: دراسة آثار ترشيد النفقات العامة لولاية المسيلة 2012-2017.

سنحاول من خلال هذه الدراسة وبالاستعانة بمعلوماتنا من ميزانية ولاية المسيلة أن ندرس بطريقة إحصائية تطور النفقات العامة بنوعيتها (نفقات التسيير، ونفقات التجهيز والاستثمار) أن نجد الآثار المختلفة التي تحدثها النفقات العامة في مجال التنمية المحلية وكذلك معرفة المشاريع التي توليها الولاية أهمية كبيرة ومدى تخصيص ورشاد الإنفاق عليها .

المطلب الأول: تطور إجمالي النفقات العامة في ميزانية ولاية المسيلة.

إن مهام تسيير الولاية تتطلب نفقات كبيرة والتي لا تتوقف عن الزيادة من سنة لأخرى لعوامل عدة منها على الخصوص ارتفاع تكلفة المرفق العام سواء على مستوى التسيير أو التجهيز والاستثمار حيث سنتطرق لتطور هذين الأخيرين كل منهما على حدة، والجدول التالي يوضح تطور النفقات العامة لولاية المسيلة :

- جدول رقم (1) تطور إجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة من 2012 إلى 2017 (الوحدة 1دج)

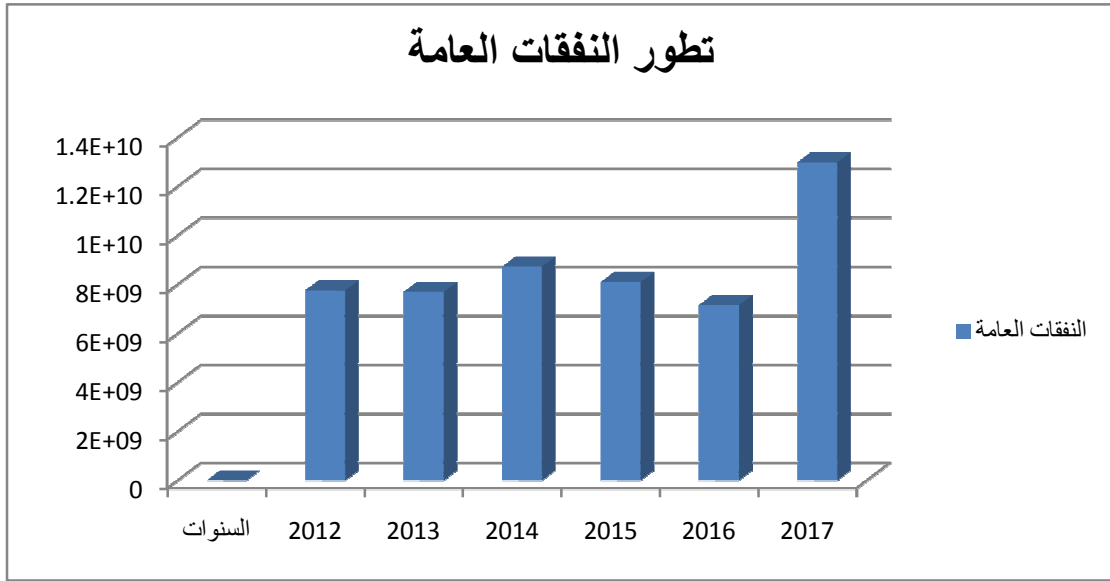
السنوات	النفقات العامة	نسبة تطور النفقات العامة%
2012	7758010884,88	————
2013	7699442543,58	-0,76 %
2014	8728547737,82	13,37 %
2015	8094044827,82	-7,27 %
2016	7164897148,37	-11,48 %
2017	12990945145,21	81,31 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية المسيلة لسنوات من 2012 إلى 2017.

الفصل الثاني. ورساء أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

نلاحظ من الجدول السابق (تطور إجمالي النفقات العامة) أن نسبة التطور للنفقات تختلف من سنة إلى أخرى وذلك التطور ناتج عن عدة ظروف مثل : تقديرات الميزانية الأولية، كمية الإيرادات المحصلة من قبل الولاية خلال السنة، والحالة الاقتصادية للبلاد عامة، وفي ما يلي ندرس تطور إجمالي النفقات خلال الفترة (2012-2017) .

الشكل البياني رقم(3) تطور إجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة من 2012 إلى 2017



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية المسيلة لسنوات من 2012 إلى 2017.

التعليق على مدى تطور النفقات العامة لولاية المسيلة :

يظهر الشكل البياني تزايد الإنفاق العام الكلي للولاية خلال الفترة من سنة 2012 إلى 2017 من 7758,01 مليون دج سنة 2012 إلى 12990,94 مليون دج سنة 2017. وتظهر زيادة النفقات لولاية المسيلة في السنة الأخيرة (2017) مقارنة مع إنفاق الولاية خلال الفترة (2012 - 2016).

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

ونلاحظ أن نسبة تطور نفقات الولاية تختلف من سنة إلى أخرى، فأحيانا ترتفع هذه النسبة وتارة أخرى تتخفض وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الولاية.

- المرحلة الأولى (2012-2013) : نلاحظ أن نسبة النفقات العامة انخفضت -0,76 % في سنة 2013 مقارنة مع 2012 هذا يعني نقص في حجم النفقات بـ 5,856% مليون دج .

- المرحلة الثانية (2013-2014) : نلاحظ أن نسبة النفقات العامة ارتفعت في سنة 2014 بنسبة 13,37 % بسنة 2013 وذلك يعني ارتفاع في حجم النفقات العامة بمبلغ 1029,10 مليون دج .

- المرحلة الثالثة (2014-2015) : انخفضت النفقات العامة بنسبة -7,27% أي انخفاض بمبلغ 634,5 مليون دج .

- المرحلة الرابعة (2015-2016) : استمرت النفقات العامة في الانخفاض أيضا في سنة 2016 بنسبة قدرها -11,48% مقارنة بسنة 2015 بحوالي 949,14 مليون دج .

- المرحلة الخامسة (2016-2017): نسبة النفقات العامة لولاية المسيلة سنة 2017 ارتفعت بنسبة مؤوية تقدر بـ 81.31 % مقارنة بنسبة 2016 أي زيادة في حجم النفقات العامة بمقدار 5826,04 مليون دج .

إن مقدار النفقة العامة على المستوى المحلي يتحدد بقيمة الإيرادات المحصلة سواء عبر التمويل الذاتي أو من خلال إعانات الدولة، أما الترشيح للنفقات العامة فهو خيار تلجأ إليه عادة الجماعات المحلية عندما يكون هناك نقص في تحصيل الإيرادات وهو إجراء يمر عبر عدة مراحل لكي يعطي فعالية منها :اختيار الأهداف، اختيار الوسائل، ومراقبة النتائج ومن خلال

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

دراستنا لتطور النفقات العامة لولاية المسيلة لاحظنا أن الإنفاق يتم بطريقة عادية بل شاهدنا زيادة في الإنفاق في السنة الأخيرة (2017) وذلك لسبب سنفصله في المطلب القادم.

المطلب الثاني : تطور نفقات التسيير والتجهيز في ميزانية ولاية المسيلة .

سنتناول في هذا المطلب دراسة النفقات بنوعيتها (نفقات التسيير، ونفقات التجهيز) والمقارنة

بينهما

1) تطور نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة من 2012 إلى 2017:

الجدول رقم (2) تطور نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة (2012-2017) (الوحدة 1 دج)

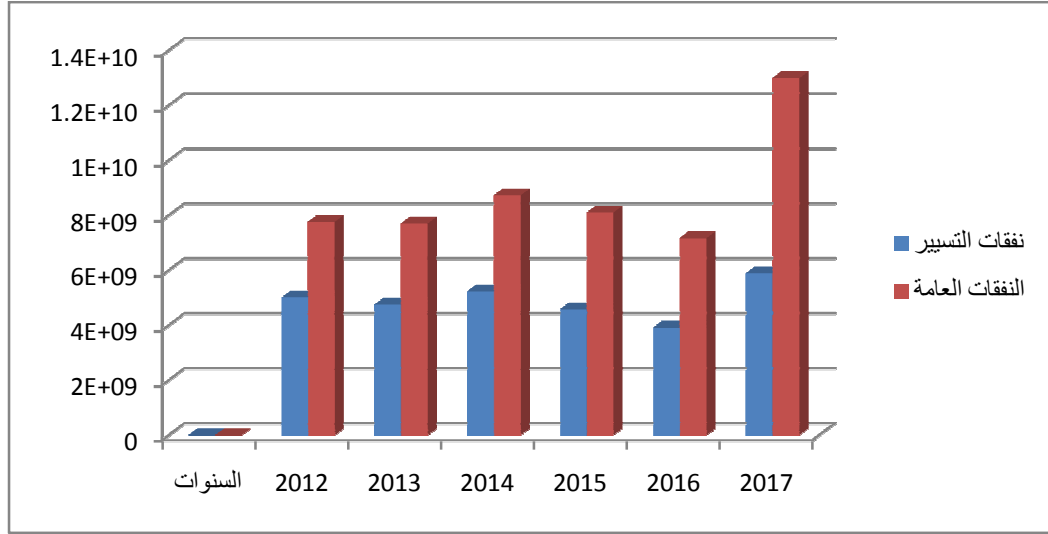
السنوات	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات %
2012	5001401674,91	% 64,47
2013	4741828455,85	% 61,59
2014	5229146055,49	% 60,25
2015	4577658943,21	% 56,60
2016	3910005182,57	%54,57
2017	5887296769,62	%45,32

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية المسيلة لسنوات من

2012 إلى 2017 .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

الشكل البياني رقم(4) تطور نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة .



المصدر : من استنتاج الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق .

تحليل تطور نفقات التسيير:

عندما تفحصنا نفقات التسيير لولاية المسيلة خلال فترة الدراسة نلاحظ أنها تتزايد وتتناقص من سنة لأخرى، ونسبة نفقات التسيير شأنها شأن إجمالي النفقات العامة، فهذه الزيادة أو النقصان تختلفان من سنة لأخرى كما لاحظنا أن نسبة تطور نفقات التسيير بالنسبة لإجمالي النفقات العامة ينخفض تدريجيا من 64,47 % سنة 2012 إلى 45,32 % سنة 2017.

ترتفع نفقات التسيير وتتنخفض بشكل غير كبير وهذا يعود لسيطرة الولاية من خلال تحملها للمهام الأساسية وهي تسيير الإدارة المحلية من أجل ترشيد الإنفاق العام والتحكم فيه.

✓ نلاحظ في الفترة من (2012-2013) أن نفقات التسيير أصبحت أقل مستوى في الارتفاع حيث انخفضت بمقدار 259,57 مليون دج وكذلك الأمر ينطبق على نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة تراجمت بنسبة 2,88 % .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

✓ في الفترة (2013-2014) نلاحظ ارتفاع ملحوظ في نفقات التسيير بمبلغ 517,31 مليون دج لكن نسبة نفقات التسيير من إجمالي النفقات العامة استمرت في الانخفاض بنسبة 1,34 % .

✓ في الفترة (2014-2015) انخفضت نفقات التسيير بمقدار 681,48 مليون دج مع استمرار انخفاض تطور نسبتها من إجمالي النفقات العامة بنسبة 3,65 % .

✓ في الفترة (2015-2016) نلاحظ استمرار الانخفاض لنفقات التسيير بمبلغ 634,65 مليون دج .

✓ في الفترة (2016-2017) ارتفعت نفقات التسيير بشكل متزايد مقارنة بالفترات السابقة بمبلغ قدره 1977,29 مليون دج مع انخفاض كبير نسبيا في تطورها بالنسبة لإجمالي النفقات بمقدار 9,25 % .

2) تطور نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات العامة في ميزانية ولاية المسيلة :

تشكل نفقات التجهيز أهمية خالصة بالنسبة للولاية فنفقات التجهيز هي نفقات استثمارية لأنها تولد دخلا على المدى الطويل أو المتوسط، لذلك فالولاية من خلال ميزانيتها للتجهيز تسعى للحصول على موارد مالية تكون قيمتها الاجتماعية أكبر من النفقة الإجمالية. ونقول بأن نفقة التجهيز نفقة إنتاجية إذا تولد عنها إنتاج مادي (قطاع التربية، قطاع الزراعة...) أما النفقات الإنتاجية فلها أبعاد اجتماعية ثقافية (قطاع الصحة، قطاع التعليم...) لكن هذا لا ينفي أنها تحتل مكانة هامة في السياسة العامة للدولة، ونقول بأن نفقة التجهيز نفقة حيوية، فهي تعتبر أداة فعالة لتوجيه الاقتصاد، وضمان التنمية المحلية من خلال البرامج التنموية والجدول التالي يبين تطور نفقات التجهيز لولاية المسيلة .

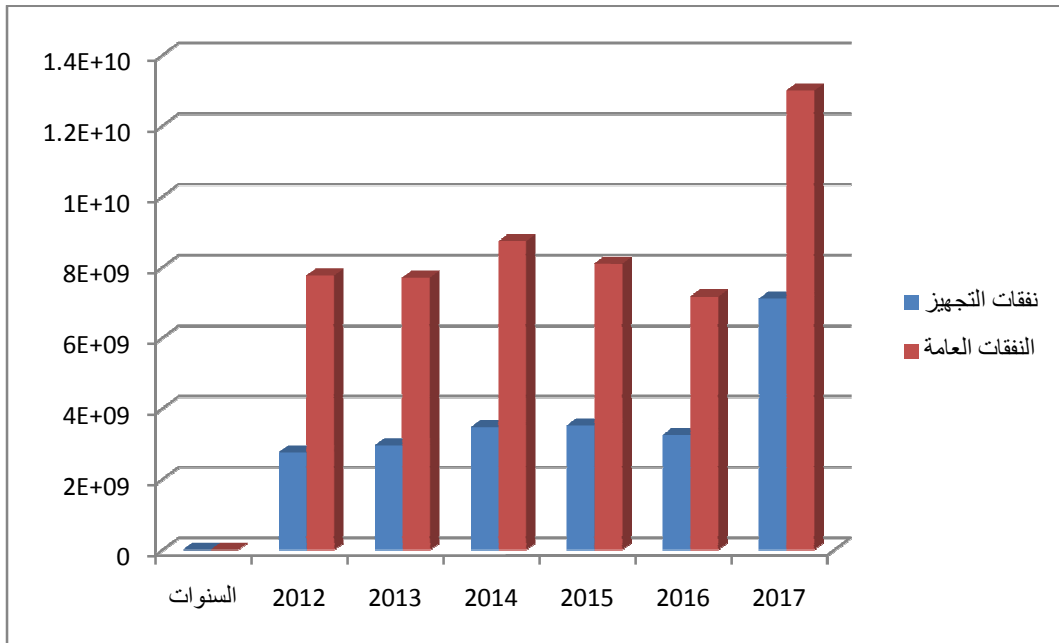
الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

الجدول رقم (3) تطور نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة (2012-
(الوحدة 1 دج) 2017)

السنوات	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز من إجمالي النفقات %
2012	2756609209,97	% 35,53
2013	2957614087,73	% 38,41
2014	3469401682,33	% 39,75
2015	3516385884,61	% 43,44
2016	3254891965,8	% 45,43
2017	7103648375,59	% 54,68

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية المسيلة لسنوات من 2012 إلى 2017.

الشكل البياني رقم (5) تطور نفقات التجهيز بالنسبة لإجمالي النفقات العامة لولاية المسيلة خلال الفترة (201-2012) .



المصدر : من استنتاج الطالبين بالاعتماد على الجدول السابق .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

تحليل تطور نفقات التجهيز:

عند دراستنا لنفقات التجهيز خلال الفترة (2012-2017) لاحظنا أن نسبتها اقل من نسبة نفقات التسيير ولاحظنا كذلك تدرج انخفاض تطور نسبتها من إجمالي النفقات العامة، ويمكن تقسيم تطور نفقات التجهيز وفق الفترات التالية:

✓ **الفترة الممتدة ما بين (2012-2015):** خلال هذه الفترة نلاحظ أن نفقات التجهيز بدأت في الارتفاع من سنة إلى أخرى حيث بلغت سنة 2012 مقدار 2756,6 مليون دج أي بنسبة 35,53 % من إجمالي النفقات العامة ثم انخفضت إلى مبلغ 2957,61 مليون دج سنة 2013 أي 38,41 % من إجمالي النفقات العامة، واستمرت في الارتفاع سنة 2014 بمبلغ قدره 3469,4 مليون دج وبنسبة كانت حوالي 39,75 % من إجمالي النفقات العامة، وكان آخر ارتفاع لها في سنة 2015 عندما بلغ مقدار النفقة 3516,38 مليون دج مع نسبة قدرها 43,44 % من إجمالي النفقات .

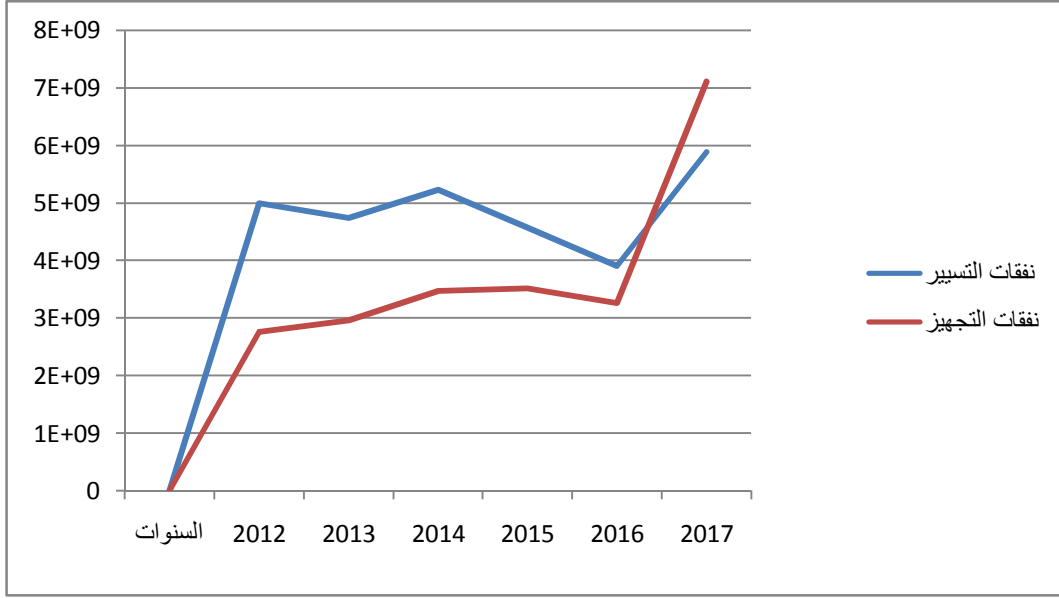
✓ **الفترة ما بين (2015-2016):** نلاحظ انخفاض في نفقات التجهيز بشكل غير كبير قدرت النفقة فيه بـ 3254,89 مليون دج.

✓ **الفترة ما بين (2016-2017):** شهدت سنة 2017 ارتفاع كبير ضعف السنة السابقة 2016 بمبلغ قدره 7103,64 مليون دج ونسبة بلغت 54,68 % من إجمالي النفقات العامة.

(3) **المقارنة بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز لولاية المسيلة خلال الفترة (2012-2017):**

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

الشكل البياني رقم (6) تطور نفقات التشغيل والتجهيز خلال الفترة (2012-2017).



المصدر: من استنتاج الطالبين بالاعتماد على جداول تطور نفقات التشغيل والتجهيز السابقة.

التعليق على المنحنى السابق:

من خلال المنحنى السابق وبالإطلاع على ميزانية ولاية المسيلة نلاحظ أن نفقات التشغيل للولاية في نمو وارتفاع أكثر من نظيرتها نفقات التجهيز والسبب يعود إلى ارتفاع نفقات المصالح المالية والإدارية في جانب نفقات التشغيل وهذا لا يمنع أن لا ترتفع نفقات التجهيز ففي سنة 2017 لاحظنا العكس وسوف نعرض أسباب هذا الارتفاع لاحقا، ومن مساعي ولاية المسيلة التحكم في تقدير النفقات بنوعيتها وذلك لتحقيق أهداف التنمية المحلية بأسلوب رشيد يضمن فعالية النفقات العامة.

- وعند العودة لميزانية ولاية المسيلة لفترة مابين (2015-2016) لاحظنا ما يلي:

أولا: قسم نفقات التشغيل:

❖ في سنة 2015 نلاحظ أن نفقات المصالح الإدارية (الأمن والحماية المدنية) وكذلك المصالح المالية قد أخذت نصيب كبير من ميزانية التشغيل قدره حوالي 1689,45 مليون دج .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

للأمن والحماية المدنية أي بنسبة 39,91 %، وكان نصيب المصالح المالية 1668,19 مليون دج بنسبة 36,44 % من إجمالي نفقات التشغيل.

❖ في سنة 2016 لاحظنا أن المصالح الإدارية أخذت حصة الأسد من الميزانية بمبلغ قدره 2296,16 مليون دج بنسبة قدرها 58,73 % من الميزانية . تليها المصالح المالية بمبلغ قدره 1468,48 مليون دج بنسبة قدرها 37,56 %

❖ في سنة 2017 كانت لنفقات المصالح المالية القسم الكبير بمبلغ قدره 3231,75 مليون بنسبة قدرها 54,89 % و نفقات الأمن والحماية المدنية مبلغ 1648,5 مليون دج بنسبة قدرها 28 %.

ثانيا: قسم نفقات التجهيز والاستثمار: في هذا الجانب سوف ندرس تطور برامج ولاية المسيلة في فترة مابين (2015-2016) .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

جدول رقم (4) تطور برامج ولاية المسيلة في الفترة مابين (2015-2017)

تكاليف المشاريع لولاية المسيلة			المشاريع حسب كل قطاع
2017	2016	2015	
505289261,99	454000353,75	317782535,25	البنيات والتجهيزات الإدارية
411575479,40	525875358,21	785098716,10	طرق الولاية
2822231999,06	1282102708,22	1537824240,61	الشبكات المختلفة
420844794,94	150000000	107131170	التجهيزات المدرسية والرياضية
24465735,79	12483238,67	22546663,84	التجهيزات الصحية الاجتماعية
2143969141,12	392801498,44	223072154,97	التعمير والإسكان
320000000	14000000	14000000	التجهيز الصناعي والسياحي الحرفي
139224305,40	68980000	68980000	التنمية الفلاحية
89445989,65	91312139,65	118272228,6	برامج للبلديات ووحدتها الاقتصادية
226601668,24	263336668,24	321678157,24	عمليات أخرى خارج البرامج
7103648375,59	3254891965,8	3516385884,61	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الحساب الإداري لولاية المسيلة لسنوات من 2015 إلى 2017.

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

🇩🇪 تحليل تطور برامج ولاية المسيلة: من خلال ملاحظتنا لجدول تطور برامج ولاية المسيلة عبر الفترة (2015-2017) نلاحظ أن نفقات التجهيز تتغير ومن مشروع لآخر حسب أهمية المشروع الذي أنفقت فيه نفقة التجهيز.

و فيما يلي نحلل درجة الإنفاق على المشاريع ومعرفة أي المشاريع تأخذ حصة أكبر من نفقة التجهيز والاستثمار.

❖ في سنة 2015 نلاحظ أن مشاريع الشبكات المختلفة المكونة من (اقتناء العتاد والمعدات الكبرى والمنقولات، والأشغال الجديدة) أخذت جزء كبير من ميزانية التجهيز بمبلغ قدره 1537,82 مليون دج بنسبة قدرها 43,73 % من إجمالي نفقات التجهيز، تليها نفقات طرق الولاية المكونة من (اقتناء العتاد والمعدات الكبرى والمنقولات، أجور المستخدمين، صيانة وتصليح... الخ) بمبلغ قدره 785,1 مليون دج بنسبة قدرها 22.32 % من نفقات التجهيز.

❖ في سنة 2016 نلاحظ أن الشبكات المختلفة أخذت النصيب الأوفر بمبلغ قدره 1282,1 مليون دج بنسبة قدرها 39,39 % من ميزانية التجهيز، تتبعها نفقات طرق الولاية بمبلغ 525,87 مليون دج بنسبة قدرها 16,16 % من نفقات التجهيز .

❖ في سنة 2017 نلاحظ أن الشبكات المختلفة حافظت على نصيبها الكبير من الميزانية بمبلغ قدره 2822,23 مليون دج بنسبة قدرها 39,73 %، أما في المرتبة الثانية تأتي نفقة التعمير والإسكان بمقدار 2143,96 مليون دج بنسبة قدرها 30,18 % من نفقات التجهيز .
ومن كل هذا نلاحظ أن ولاية المسيلة تعطي أهمية كبيرة في البني القاعدية المختلفة وخاصة تلك التي لها وزن كبير في التنمية المحلية مثل طرق الولاية وكذلك مشاريع الإسكان بمختلف عقوده الذي رغم انه يستهلك الجزء الكبير من ميزانية الولاية فإنه يبقى غير كافي بسبب التزايد الكبير لسكان ولاية المسيلة في ما تبقى القطاعات الأخرى مثل التنمية الفلاحة مهمشة وقطاع التجهيز الصناعي والسياحي لا تفي بالغرض المطلوب جراء نقص في تمويلها.

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

المطلب الثالث: تقييم حصيلة نشاطات ولاية المسيلة في التنمية المحلية.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم إنجازات الولاية في مجال التنمية المحلية لفترة (2016-2017) للعديد من القطاعات المختلفة مثل (السكن، الصحة والسكان، الفلاحة، التشغيل...الخ).

ونوضح على ملاحظة مهمة وهي إن تمويل الولاية للمشاريع المحلية هو عبارة عن مساهمة قليلة تتحملها ميزانية الولاية وليس المبلغ بأكمله.

أولا: قطاع السكن

كما أشرنا سابقا عند دراستنا لميزانية الولاية أن لمشاريع السكن نصيب كبير من النفقات وسنعرض أهم الإنجازات في الجدول التالي:

- فترة 2016:

الإنجازات : - الانطلاق : 2025 وحدة سكنية.

- الاستلام : 6385 وحدة سكنية.

- فترة 2017:

الإنجازات : - الانطلاق : 276 وحدة سكنية.

- الاستلام : 1157 وحدة سكنية.

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

جدول رقم (5) إحصاء برنامج السكن لولاية المسيلة في الفترة (2016-2017)

السنوات		صيغة العقد
2017	2016	
276 وحدة	1788 وحدة	السكن الريفي : - الانطلاق - الاستلام
1157 وحدة	2441 وحدة	
—	337 وحدة	السكن الهش : - الانطلاق - الاستلام
541 وحدة	863 وحدة	
3000 وحدة	2417 وحدة	السكن العمومي الإيجاري (LPL) -الاستلام
396 وحدة	600 وحدة	السكن التساهمي الترقوي المدعم -الاستلام
36 وحدة	36 وحدة	السكن الترقوي العمومي (LPP) -الاستلام
13 وحدة	28 وحدة	السكن الوظيفي - الاستلام

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على دفتر حصيلة نشاطات ولاية المسيلة لسنوات (2016- 2017).

نلاحظ من إحصائيات الجدول السابق انه برغم من أن برامج الإسكان لولاية المسيلة متنوعة وكثيفة في مختلف العقود إلى انه يبقى هناك نقص كبير في هذا القطاع بسبب التزايد المستمر للسكان وعدم قدرة الميزانية لتلبية كامل طالبي السكن في الولاية .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

ثانيا : قطاع الصحة والسكان

* فترة 2016:1¹

الإنجازات

-الانطلاق:

- اقتناء تجهيزات طبية (أدوات الجراحة) لفائدة مستشفى 60 سرير بمقرة.
- اقتناء تجهيزات طبية (أدوات الجراحة) لفائدة مستشفى 60 سرير بين سرور.
- اقتناء تجهيزات طبية لفائدة العيادة المتعددة الخدمات بعين فارس.
- الاستلام :
- عيادة متعددة الخدمات بعين فارس.
- إعادة تأهيل 04 عيادات متعددة الخدمات بكل من سيدي عامر مناعة، تامسة وتارمونت
- تجهيزات مخبريه لفائدة ملحق معهد باس تور بالمسيلة.
- تجهيزات مخبريه لفائدة 07 عيادات متعددة الخدمات.
- تجهيزات طبية (أدوات الجراحة) لفائدة مستشفى 60 سرير بمقرة
- تجهيزات طبية (أدوات الجراحة) لفائدة مستشفى 60 سرير بين سرور
- جهاز سكا نار لفائدة المؤسسة العمومية الاستشفائية سيدي عيسى.

* فترة 2017:2²

- الانطلاق:

- ✓ دراسة : متابعة وانجاز مستشفى 240 سرير بسيدي عيسى.
- ✓ اقتناء وتركيب وتشغيل تجهيزات طبية لفائدة العيادة متعددة الخدمات بعين فارس

¹ دفتر حصيلة نشاطات ولاية المسيلة لسنة 2016، ص28.

² دفتر حصيلة نشاطات ولاية المسيلة لسنة 2017، ص .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

✓ اقتناء تجهيزات طبية وجمعية لفائدة مستشفى 60 سرير بين سرور

• حصة: اقتناء جهازي BCM (محلل مكونات الجسم)

✓ اقتناء تجهيزات طبية وجمعية لفائدة مستشفى 60 سرير بمقرة.

• حصة : اقتناء وتشغيل جهازي BCM (محلل مكونات الجسم)

✓ دراسة، متابعة، انجاز وتجهيز مركز الأمومة والطفولة ببوسعادة .

- الاستلام:

✓ إعادة تأهيل العيادة المتعددة الخدمات بمناعة

✓ إعادة تأهيل العيادة المتعددة الخدمات بتارمونت

✓ إعادة تأهيل مستشفى بوسعادة

✓ اقتناء 12 جهاز لتصفية الدم لفائدة مستشفى الزهراوي بالمسيلة .

✓ اقتناء أجهزة التصوير بالأشعة لفائدة عيادتي اشبيليا وبئر الفضة ومستشفى المسيلة وعين

الملح

ثالثا : قطاع الفلاحة

فترة 2016 :

- الاستلام

✓ مسالك فلاحية على مسافة 32 كلم.

✓ مذبح اللحوم الحمراء بعين الجل.

✓ مقر القسم الفرعي أفلاحي بالخبانة.

✓ مقر القسم الفرعي أفلاحي بسيدي عيسى.

✓ الدراسة التقنية الاقتصادية لأربع محيطات فلاحية.

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

* نتائج الموسم الزراعي 2016 .

أ) الإنتاج النباتي:

- ✓ الحبوب: 325.200 قنطار
- ✓ الأعلاف: 1.278.400 قنطار
- ✓ الخضروات : 2.829.000 قنطار
- ✓ الأشجار المثمرة: 852.930 قنطار
- ✓ الزيتون: 111.270 قنطار

ب) الإنتاج الحيواني :

- ✓ حليب: 68.920.000 لتر
- ✓ جمع الحليب : 27.053.000 لتر
- ✓ لحوم حمراء: 277.585 قنطار
- ✓ لحوم بيضاء: 138.000 قنطار
- ✓ بيض: 138.800.000 وحدة
- ✓ صوف: 27.500 قنطار

- فترة 2017 :

- الاستلام

- ✓ مسالك فلاحيه على مسافة 41 كلم .
- ✓ مذابح اللحوم الحمراء بعين الحجل .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

نتائج الموسم الزراعي 2016/2017

أ) الإنتاج النباتي

✓ الحبوب:	397800 قنطار
✓ الأعلاف:	1410000 قنطار
✓ الخضروات:	2788000 قنطار
✓ الأشجار المثمرة:	684380 قنطار
✓ الزيتون:	150370 قنطار

ب) الإنتاج الحيواني

✓ حليب	: 71500000 لتر
✓ جمع الحليب	: 27285000 لتر
✓ لحوم بيضاء	: 285000 قنطار
✓ لحوم حمراء	: 107000 قنطار
✓ بيض	: 15000000 وحدة
✓ صوف	: 27500 قنطار
✓ العسل	: 325 قنطار

عند ملاحظتنا للإنتاج الزراعي لولاية المسيلة في فترتي (2016-2017) وجدنا تنوع كبير في المحاصيل والمنتجات الزراعية وهذا يعكس التوجه التنموي للولاية واهتمامها بمجال الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي في مختلف المحاصيل وعند رجوعنا لميزانية المسيلة لاحظنا تخصيص الولاية مبلغ قدره 68980000 دج في سنة 2016 و 139224305,40 دج

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

في سنة 2017، ولاحظنا أيضا أن كبر مبلغ النفقة لا يعني بضرورة كبر الإنتاج فرغم اختلاف المبلغين السابقين فإن الإنتاج أفلحي بقي متقاربا لحد بعيد .

رابعا : قطاع التشغيل

تسعى ولاية المسيلة كغيرها من الولايات إلى تخفيض ظاهرة البطالة وذلك من خلال مجموعة من الأجهزة المخصصة للتشغيل مثل: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

الجدولين التاليين يوضحان حصيلة التشغيل لفترتي (2016 – 2017).

الجدول رقم(6): حصيلة وكالتي ANSEJ و CNAC للتشغيل لسنة 2016

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC			الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ			القطاع
المبلغ الاجمالي للاستثمار	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الإجمالي للاستثمار	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع الممولة	
48 840 355,04	34	14	65009011,25	42	26	الحرف الصناعات التقليدية
10 460 000,00	13	2	106121394,50	28	18	البناء والأشغال العمومية والري
58 975 170,95	22	8	173 855 041,50	49	33	الصناعة
45 557 087,31	25	11	245 491 379,88	104	72	الخدمات
287 752 057,57	142	58	672 615 111,25	170	122	الزراعة
451 584 670,57	226	93	1 263 091 938,38	393	271	المجموع

المصدر: حصيلة وكالتي ANSEJ و CNAC، دفتر حصيلة نشاطات ولاية المسيلة سنة 2016، ص 49.

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

الجدول رقم(7): حصيلة وكالتي ANSEJ و CNAC للتشغيل لسنة 2017

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC			الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ			القطاع
المبلغ الإجمالي للاستثمار	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع الممولة	المبلغ الإجمالي للاستثمار	عدد مناصب العمل	عدد المشاريع الممولة	
9886563,83	7	3	752066,00	9	3	الحرف الصناعات التقليدية
35235739,29	0	0	58466028,00	29	9	البناء والأشغال العمومية والري
21630227,46	18	5	8214356,00	4	1	الصناعة
68209136,21	11	3	50791273,00	28	13	الخدمات
68209136,21	32	15	83014423,00	29	13	الزراعة
134961666,79	68	26	2080067345,00	99	39	المجموع

المصدر: الحصيلة السنوية لوكالتي ANSEJ و CNAC، دفتر حصيلة نشاطات ولاية المسيلة سنة 2017، ص 60.

- من الجدولين السابقين نلاحظ :

أن أرقام المشاريع الممولة وعدد مناصب العمل و المبالغ المخصصة للاستثمار تختلف بشكل كبير من سنة لأخرى ومن قطاع إلى قطاع آخر وهذا راجع لعدة ظروف تتحكم في هذه الحصيلة منها (عدد المناصب المتوفرة في مختلف القطاعات، مبلغ النفقات المخصصة لبرنامج التشغيل، عدد ملفات الطلبين للتشغيل، طبيعة المشاريع المتوفرة في الولاية) .

وحسب المبالغ الكبيرة للاستثمار المنفقة في مختلف القطاعات نلاحظ أن ولاية مسيلة تسعى جاهدة إلى تقليص في ظاهرة البطالة وتشجيع الشباب في الانخراط إلى مختلف الميادين في إطار المشاركة الشعبية والاستثمار في المورد البشري من أجل النهوض بالتنمية المحلية .

الفصل الثاني. دراسة أثر النفقات العامة على التنمية المحلية بولاية المسيلة

خلاصة :

في دراستنا السابقة لميزانية ولاية المسيلة لم نلاحظ مظاهر بارزة في عملية الترشيح بل كانت نفقات الولاية تسير بطريقة عادية في فترة (2012-2017) وذلك لوجود الرقابة الفعالة على تنفيذ الميزانية وهذا الأمر لم يمنعنا من ملاحظة جزء من عملية الترشيح وأثار مختلفة نجمت عنه، ومن الآثار التي شهدتها ميزانية الولاية كانت تتمثل أغلبها في تجميد وتأجيل المشاريع الغير حيوية التي لا يوجد لها عائدات مالية عند الاكتمال ولسبب عدم القدرة على تغطية نفقاتها المرتفعة أيضا، و الترشيح في نفقات المشاريع التي ليس لها ضرورة ساهم أيضا في تحويل أموالها إلى مشاريع لها وزن كبير في تحقيق التنمية المحلية خاصة القطاعات الضرورية مثل (الصحة والتعليم والتشغيل والسكن) التي تعطيها الولاية جزء كبير من ميزانيتها لأنها تعود بالنفع العام لصالح الأفراد و المجتمع .

ومما سبق نستنتج إن كمية النفقات المحلية لها علاقة كبيرة بحالة الاقتصاد السائد في عامة البلاد ولها علاقة أيضا بأسعار البترول على المستوى الدولي، فكلما تحسن سعر البترول تحسن مقدار الإنفاق وكمية المشاريع في التنمية المحلية وكلما نزل سعر البترول اتخذت السلطات إجراءات للحفاظ سيرورة البرامج والمشاريع المحلية مثل إجراء (التقشف) الذي يترجم أن الدولة غير قادرة على تقديم نفس مقدار تمويل التنمية المحلية مثل سنوات التي يكون فيها وضع الاقتصاد جيدا وسعر البترول مرتفعا وعليه فإن ترشيح الإنفاق له أثر جيد كثيرا من الأحيان وهو الحفاظ على المال العام وتسييره بطريقة تضمن وصوله لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

خاتمة

خاتمة :

من خلال هذه الدراسة يتضح لنا مدى حاجة التنمية المحلية الى التمويل المحلي والإعانات الحكومية، و لكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة و بأفضل صورة فإنها بحاجة الى موارد مالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد ، ولا بد من البحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد للوصول الى هيكل التمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة ، ومن هذه الآليات وجدنا أن ترشيد النفقات المحلية له ميزة إيجابية في الحفاظ على المال العام من العديد من الظواهر المختلفة مثل التبذير والإسراف ، وهذا الترشيح لا يتم إلا من خلال آليات. مثل الرقابة على الميزانية، و من منطلق أن الإنفاق العام هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن والحيلولة دون الإساءة في استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة. وبما أن القائمين عمليا بالتنمية المحلية هم الجماعات المحلية فقد تناولنا في دراستنا ميزانية ولاية المسيلة كمثال لدراسة أثر ترشيد النفقات العامة عليها في فترة حساسة شهدت الجزائر من خلالها انخفاض في أسعار المحروقات ما أدى بنا لاتخاذ نموذج زماني رغبتنا في دراسته على المستوى المحلي وهي الفترة ما بين (2012/2017).

- نتائج الدراسة:

في نهاية دراستنا هذه توصلنا الى جملة من النتائج نوجزها في ما يلي:

✓ ظاهرة ازدياد النفقات العامة تعتبر احدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والدول النامية ،على حد سواء، وان كانت هذه الزيادة تختلف شدتها من دولة إلى أخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأسباب ظاهرية.

✓ يعتبر ترشيد الانفاق العام السبيل للخروج من مشكلة الندرة باعتباره التزام "الفعالية" في تخصيص الموارد و "كفاءة" في استخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع ، وتجنب الاسراف والتبذير وضرورة الأخذ بعين الاعتبار تحقيق اهداف كل عملية انفاق .

- ✓ توجد العديد من العوامل التي من شأنها المساعدة في نجاح عملية ترشيد النفقات العامة والتي تتمثل أساسا في تحديد الأهداف بدقة ، تحديد الأولويات وعامل الخبرة .
- ✓ أثر ترشيد النفقات المحلية غير ظاهر في نفقات ميزانية ولاية المسيلة لكن التمسنا في تجميد المشاريع الغير حيوية وتوجيه المال العام الى قطاعات لها وزن اجتماعي واقتصادي ذو اهمية كبيرة بالنسبة للتنمية المحلية .
- ✓ استنتجنا أن أزمة انخفاض اسعار المحروقات لم تأثر بشكل كبير على ميزانية ولاية المسيلة على المدى القصير اذا اعتبرنا ان بداية ظاهرة النقش في سنة 2014 ، وجمالي النفقات العامة متقارب الى حد كبير من سنة لأخرى .
- ✓ التأخر في إنجاز الكثير من المشاريع رغم الأموال المتوفرة نتيجة لضعف الأجهزة التنفيذية الإدارية .

_ اختبار الفرضيات:

- 1) تعود زيادة النفقات العامة الى اسباب عديدة منها تطور وظائف الدولة وكذلك النمو في الانفاق بنوعيه (النمو الحقيقي والنمو الظاهري) وهو ما شرحنا في المبحث الأول في الفصل النظري ومنه الفرضية صحيحة .
- 2) واختبرت الفرضية الثانية وثبتت صحتها في المبحث الثاني للفصل الأول والذي من خلاله امكانية ضمان ترشيد النفقات العامة من خلال تحديد الهدف بدقة اضافة الى تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة .
- 3) اما الفرضية الثالثة فقد اختبرت في الفصل التطبيقي وثبتت صحتها لان ولاية المسيلة تعتمد تخصيص المبالغ المهمة للنفقات المحلية لصالح القطاعات التي لها بعد اجتماعي و اقتصادي لفائدة افراد المجتمع .

_الاقتراحات :

✓ تفعيل أدوات الرقابة على النفقات العامة والمؤسسات الرقابية من أجل إنجاز عملية ترشيد الانفاق العام .

✓ يجب توجيه النفقات العامة نحو استثمارات منتجة للثروة وتشغيل يد عاملة كثيفة.

✓ تشجيع الجماعات المحلية على التمويل الذاتي عن طريق التخصيص في القطاعات التي يناسب إقليمها وخلق إيرادات مالية بدلا كالتحويل بالايجار .

_ أفاق الدراسة :

هناك عدة جوانب لم تسمح لنا الفرصة لدراستها و التي نرجو ان نتطرق لها في المستقبل أو تكون عناوين دراسات مستقبلية لكل من يهمله هذا المجال العلمي، ومن أبرزها :

✓ أثر تذبذب أسعار البترول على الانفاق المحلي.

✓ الآثار الاقتصادية عن اتحاد القطاع العام والخاص في الجزائر.

✓ أثر الرقابة المالية عن ميزانية الجماعات المحلية.

✓ اثر إصلاح السياسات المالية على التنمية الاقتصادية.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً : المعاجم :

1425_ 2004 .

- 1- أحمد رضا ، معجم متن اللغة ، لبنان : منشورات مكتبة الحياة ، 1987.
- 2- مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط 04 ، مصر : مكتبة الشروق الدولية ،
- 3- المنجد في اللغة العربية ، لبنان : دار المشرق ، 2001.

ثانياً : الكتب :

- 1- أبو منصف ، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة ، دار المحمدية العامة ، الجزائر ، 2005 .
- 2- اندراوس ، عاطف وليم ، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة ، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2010.
- 3- الجنابي الطاهر ، علم المالية والتشريع المالي ، بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر.
- 4- الجندي مصطفى ، الإدارة المحلية واستراتيجياتها ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، 1987.
- 5- حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، عمان : دار الصفاء للنشر ، 1999.
- 6- سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، بيروت : المنشور الحلبي ، 2003.
- 7- شحادة الخطيب خالد ، أحمد زهير شامية ، أسس المالية العامة ، الاردن : دار وائل للنشر ، 2008.
- 8- صديق رمضان ، الوجيز في المالية العامة والتشريع الضريبي ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2016 .
- 9- طارق الحاج ، المالية العامة ، عمان : الصفاء للنشر والتوزيع ، 1999.
- 10- عبد العزيز سعيد عثمان ، المالية العامة ، بيروت : الدار الجامعية للنشر ، 2008 .

- 11- عبد المطلب عبد الحميد ، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، مصر :الدار الجامعة ،2001 .
- 12-العبيدي سعيد علي ،اقتصاديات المالية العامة ، العراق :دار دجلة ناشرون وموزعون ،2011.
- 13-عصفور محمد شاكر، أصول الموازنة العامة ، عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ،2008.
- 14-الفار مصطفى ، الادارة المالية العامة ، عمان : دار أسامة للنشر والتوزيع،2008.
- 15-قدي عبد المجيد ، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2005.
- 16-القيسي اعاد حمود ، المالية العامة والتشريع الضريبي ،مصر دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2008.
- 17-لطي محمد علي ، اقتصاديات المالية العامة ،القاهرة : مكتبة عين الشمس،1982 .
- 18- المعاني أيمن عودة ، الإدارة المحلية ، عمان : دار وائل للنشر ،2010.
- 19-الوادي محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، الأردن :دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2007 .
- 20- يحي دنيدي ، المالية العمومية ، الجزائر دار الخلدونية للنشر والتوزيع،2014 .
- 21- محمد عبد المنعم وأحمد فريد مصطفى ،الإقتصاد المالي الوضعي والاسلامي بين النظرية والتطبيق،مصر،مؤسسة شباب الجامعة،1999،ص72.
- ثالثا : الأطروحات والرسائل والمذكرات
- 1- أولاد العيد سعد ، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقات بين هيكل النفقات العامة والعجز في الموازنة العامة للدولة ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر . 2003 .

- 2- ذهب محمد الطيب ، دور سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر ، مذكرة ماستر ، جامعة حمة لخضر ، الوادي ، 2014_2015.
- 3- سالكي سعاد ، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، رسالة ماجستير ، جامعة أبي بكر القايد، تلمسان ، 2010_2011 .
- 4- عبد اللاوي عبد السلام ، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة قصدي مرياح ، ورقلة ، 2010 _ 2011 .
- 5- عوايشية بلال، ناصر فاطمة الزهراء ، اصلاح الادارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة ، مذكرة ماستر ، جامعة العربي تبسي ، تبسة ، 2015_2016 .

رابعاً : الملتقيات والمؤتمرات

1. بن اسماعين حياة ، السبتي وسيلة ، التمويل المحلي للتنمية المحلية ، ملتقى دولي حول : سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، يومي 21/22 نوفمبر 2006 .

خامساً : المجالات

- 1_ بن موسى ام كلثوم ، عيسى نبوية ، ترشيد النفقات العمومية ، مجلة ادارة العمال و الدراسات الاقتصادية ، العدد الرابع ، د ت .
2. عجلان العياشي ، حوكمة الجباية المحلية كآلية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، العدد 14، 2014 .

سادساً : المواقع الرسمية

<http://www.wilaya-msila.dz/ar/index.php?action=formunik&type=menu&idformunik=19> موقع ولاية المسيلة. 2018/03/20.

سابعاً : الوثائق الرسمية والمطبوعات

- 1- ولاية المسيلة ، المجلس الشعبي الولائي ، الحساب الإداري لولاية المسيلة لفترة (2017/2012) .

2- ولاية المسيلة ، دار الثقافة ، القنفود الحملاوي ، مطبوعة بعنوان الحضنة عبر العصور .

3- ولاية المسيلة ، دفتر حصيلة نشاطات ولاية المسيلة لسنتي (2017/2016) .

الملخص:

إن ظاهرة تزايد النفقات العمومية، ظاهرة عامة تعاني منها جميع الدول، سواء كانت دول متقدمة أو دول متخلفة، وبغض النظر عن النظام الاقتصادي المنتهج فيها (رأسمالي، اشتراكي) وتعود هذه الزيادة إلى أسباب عديدة من أهمها تطور وظائف الدولة، وهذا ما أدى ببعض الدول إلى التفكير في عقلانية اختياراتها المالية فيما يخص الميزانية العامة، عن طريق وضع خطط وبرامج بديلة، والبحث عن تقنيات جديدة لإعداد قرارات السلطة العامة.

الكلمات الدالة: الميزانية، النفقات، الإيرادات، العقلانية.

Résumé:

Le phénomène de l'accroissement des dépenses publiques, un phénomène général connu par tous les pays, qu'ils soient développés ou pays sous-développés, et indépendamment du système économique dans lequel est suivi (capitaliste, socialiste). Cette augmentation est due à des raisons nombreuses, notamment le développement des fonctions de l'État, ce qui a conduit certains Etats à envisager des choix rationnels à l'égard du budget financier, grâce à l'élaboration de plans et de programmes alternatifs, et la recherche de nouvelles techniques pour la préparation des décisions de l'Assemblée.

Mots clés: budget, les dépenses, les recettes, la rationalité.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ